التنمية المحلية حق
أما مشاركتكم فواجب

OMSAR

الخطة المبسطة للتنمية المحلية

تجمّع الجومة - عكار

تسلم

معاً
ننمّي

نحمي

الخطة المبسطة للتنمية المحلية

تجمّع الجومة - عكار

مشاريع إعداد مشاريع خطة في إطار خطة مبسطة للتنمية المحلية

الخطة المبسطة للتنمية المحلية

تجمّع الجومة ـ عكار

إعداد:

رولا حيدر وم. فارس صايغ

مراجعة:

نجوى باسيل

تنسيق ميداني:

سمعان بو موسى

تنسيق الخطط المبسطة للتنمية المحلية:

م. زياد موسى

شباط ٢٠٠٥

جميع حقوق الطبع محفوظة

لمكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية

تم إعداد هذه الوثيقة بتمويل من الإتحاد الأوروبي ضمن برنامج آرال الذي ينفذه مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية. إن محتوى هذه الوثيقة لا يعكس بأي شكل من الأشكال موقف الإتحاد الأوروبي ولا يترتب عليه أية مسؤولية.

يأمل مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية من الدارسين والباحثين والخبراء والمهتمين في حال الإستناد إلى المعلومات الواردة في هذه المطبوعة الإشارة إلى مصدرها (مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية)

تم إعداد هذه الوثيقة بالمشاركة مع لجنة المنتخبين المؤلفة من رؤساء بلديات ومختاري قرى التجمع ومع الهيئة الإستشارية المشكّلة من المجتمع المحلي في إطار «برنامج إعداد مشاريع بلدية في إطار خطة مبرمجة للتنمية المحلية».

فهرس

لائحة الجداول ٩

المقدمة ١١

أسباب ومبررات الخطة ١١

لمحة تاريخية عن الجومة ١٣

القسم الأول. خصائص المنطقة: واقع وآفاق تنموية ١٥

١. الخصائص الجغرافية ١٥

١ ـ ١ وجهة إستعمال الأراضي ١٦

١ ـ ٢ الأحراج ١٧

١ ـ ٣ المساحة ١٨

١ ـ ٤ الكثافة ١٩

٢. البنى التحتية والخدمات ٢٠

٢ ـ ١ الطرق ٢٠

٢ ـ ٢ المواصلات العامة ٢١

٢ ـ ٣ المياه المبتذلة ٢١

٢ ـ ٤ المياه ٢٢

٢ ـ ٥ وسائل وطرق الري ٢٢

٢ ـ ٦ النفايات الصلبة ٢٢

٢ ـ ٧ النفايات الصناعية ٢٣
٢ ـ ٨ الكهرباء ٢٣
٣. النسيج الإجتماعي ٢٤
٤. الخدمات الإجتماعية والثقافية ٢٨
٥. الصحة ٣٠
٦. التعليم ٣٢
٧. الموارد ٣٣
٧ ـ ١ التربة والمناخ ٣٣
٧ ـ ٢ المياه، الينابيع والآبار ٣٤
٧ ـ ٣ غطاء نباتي متنوع ٣٤
٧ ـ ٤ مواقع أثرية ٣٥
٧ ـ ٥ موارد المغتربين ٣٥
٨. الأوضاع الإقتصادية ٣٦
٨ ـ ١ القطاع الزراعي ٣٧
٨ ـ ٢ القطاع الصناعي ٣٨
٨ ـ ٣ القطاع التجاري والخدماتي ٣٩
٨ ـ ٤ القطاع السياحي ٣٩
٩. الأوضاع البيئية ٤١
٩ ـ ١ المقالع ٤١
٩ ـ ٢ المناطق المحمية ٤١
١٠. الإدارة المحلية: البلديات ٤٢
١١. المشاريع المنفذة في المنطقة ٤٣
١٢. حلبا والروابط مع الجومة ٤٤

القسم الثاني. تحليل المنطقة ٤٧
١. إشكاليات المنطقة ٤٧
١ ـ ١ سوء وضع البنى التحتية ونقص الخدمات الأساسية للأهالي ٤٧
١ ـ ٢ فقدان المنطقة فرص العمل وتوليد الدخل في النشاط الإقتصادي المحلي ٤٨
١ ـ ٣ تراجع التحصيل العلمي لدى الأولاد والشباب لمرحلة ما بعد المتوسط ٤٨
١ ـ ٤ التلوث البيئي وهدر الموارد الطبيعية للمنطقة ٤٩
٢. إمكانيات المنطقة، طاقاتها ومكامن قوتها ٥٠
٣. محاور التنمية في الجومة وإطارها العام ٥٠
٣ ـ ١ دعم قطاع الزراعة والتصنيع الزراعي ٥٣
٣ ـ ٢ تنمية الإصطياف والسياحة ٥٤
٤. الشروط المرافقة للخطة ٥٧
٤ ـ ١ تحسين وتأهيل البنى التحتية ٥٧
٤ ـ ٢ بناء القدرات ٥٨
٥. موقع ودور القرى في محاور التنمية ٥٩
المراجع ٦١
الملاحق ٦٣

لائحة الجداول

جدول رقم ١. توزيع القرى حسب الإرتفاعات عن سطح البحر ١٦
جدول رقم ٢. توزيع القرى حسب نسبة الكثافة الحرجية ١٨
جدول رقم ٣. توزيع القرى حسب بعدها عن حلبا ١٩
جدول رقم ٤. عدد الجمعيات والنوادي والتعاونيات ٢٨

مقدمة

أسباب ومبررات الخطة

تقع في منطقة الجومة عكار ١٨ قرية، أي تضم حوالي ٢٠٪ من سكان قضاء عكار و١٣٪ من مساحته. تميزت هذه المنطقة عبر التاريخ بموقعها الوسطي بين طرابلس وحمص وبمواردها الطبيعية وتنوع مناخاتها ومصادر إنتاجها وطبيعة أهلها الحيوية والناشطة في المجالات الإقتصادية والسياسية والإجتماعية.

تتفرد منطقة الجومة في عكار بإنشائها إتحاداً للبلديات، بسبب تمرس سكانها بالنشاطات الإجتماعية والمشاريع ذات المنفعة العامة وذلك عبر المؤسسات والجمعيات المحلية.

كما قدمت الجومة مثالاً للعيش المشترك بين الطوائف عبر التاريخ، وما زالت تحافظ على إختلاطها وعلى انفتاحها.

لم تنج الجومة من الواقع المتردي الذي تعيشه منطقة عكار: هذا القضاء الذي أُعلن مؤخراً محافظة. فقد برز في جميع الدراسات التي أجريت في السنوات السبع الأخيرة، على أنه أفقر أقضية لبنان وأكثرها حرماناً. إذ يضم أكثر من ٦٣٪ من الأسر المحرومة، مقابل ٣٢٪ على المستوى الوطني[١]،

(١) «خارطة الأحوال المعيشية في لبنان»، وزارة الشؤون الإجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عام ١٩٩٧.

وذلك حسب مؤشرات الدخل والمسكن والتعليم وتوفر المياه في المنازل والصرف الصحي.

تعاني منطقة الجومة التي طالما شكلت الزراعة والوظيفة العامة خاصة في السلك العسكري مواردها الأساسية، من تراجع في مواردها الإقتصادية بعد أن ضعف النشاط الزراعي بسبب تراجع القدرة التنافسية للقطاع وشبه إغلاق باب الوظيفة في السلك العسكري. وبتراجعهما، تفاقمت مشكلة البطالة بين الفئات الشابة خاصة.

في ظل الأزمة الإقتصادية العامة وأثرها في منطقة الجومة، تبدو بعض الفئات أكثر تضرراً من سواها، حيث تثقل الأزمة على الشباب والنساء خاصة، بفقدان وغياب فرص العمل وبناء القدرات.

رغم المشاريع وتدخل مؤسسات كثيرة عملت منذ التسعينات حتى الآن في الجومة بأكثر من ١٦ مشروعاً في ٦ قرى (٨ منها في عكار العتيقة)، ما زال الوضع الإقتصادي والظروف الحياتية للسكان بتردٍ مستمر، حيث تأتي المشاريع لترد على حاجات وإشكاليات محددة دون أن تعالج المشاكل بشموليتها. وتظل التدخلات مجتزئة ومحدودة.

تتوخى هذه الخطة المبسطة للتنمية المحلية، أن تتيح للإدارات والمعنيين بالمنطقة النظر بصورة متكاملة لإستراتيجية تنموية، تتعرف على المشاكل وتطرح حلولاً لها وتنظم أطر العمل للجهات الراغبة بالعمل التنموي فيها، كما تتلمس الإطار الذي يحقق التنسيق بينها، وتمكّن البلديات من تحديد أهدافها على المستوى المشترك فيما بينها والإنتقال من الرد على حاجات مؤقتة إلى معالجة المشاكل من جذورها عبر برامج عمل شاملة والإستفادة من الفرص الممكنة.

لمحة تاريخية عن الجومة

يرجح أن تكون منطقة الجومة هي التي أعطت القضاء إسمه[١].

تحتل الجومة موقعاً إستراتيجياً. كانت معبراً لأهم الطرقات الداخلية في المنطقة التي تربط المدينة التاريخية (عرقة) مروراً بفنيدق وعكار العتيقة واكروم لتصل إلى حمص. إستخُدمت هذه الطرق لمرور القوافل التجارية والعسكرية.

في العهد العثماني وفي القرن الثامن عشر، قُسِمت المنطقة إلى عهدتين إمارة الجبل بعهدة بني سيفا ومركزها حصن عكار، وامارة الساحل في عهدة آل شعيب ومركزها عرقة[٢].

كانت عهدة بني سيفا تضم ٢٥ قرية: ١٢ من المسيحيين، ١٠ من المسلمين و٣ مختلطين. أما عرقة، فتضم ٥٣ قرية: ٤٤ من المسلمين، ٥ من المسيحيين و٤ مختلطين مما يظهر النسب العالية للتعايش في منطقة الجومة منذ نشأتها.

عام ١٧٩٣، إنقسمت عكار إلى ثلاث عهدات: القيطع، الجومة والدريب، بتقسيم عرفي وتتبع جميعها ولاية طرابلس.

إمتدت الجومة من نهر عرقة جنوباً إلى نهر اسطفان شمالاً ومن البحر المتوسط غرباً إلى أعالي جبال عكار العتيقة شرقا (جبل عروبة). فهي بذلك كانت تضم ٧ قرى أكثر من اليوم، كما أن بعض القرى، ما زالت تحمل إسم الجومة، كجديدة الجومة، مثلاً وهي حالياً في شفت عكار.

---

(١) محرز بن عكار الذي بنى قلعة عكار العتيقة عام٨٠٠ سنة ميلادي والذي لقب بعكار نسبة إلى أكار، أي المزارع والفلاح، او إلى كلمة هكار نسبة إلى موطنه الأم في جبل هكار الكردي في العراق، قد أعطى إسمه إلى المنطقة التي بنى فيها القلعة ومن ثم إلى القضاء ككل. وبذلك تبرز أهمية الجومة التي، بعد عرقة، تشكل التجمّع السكاني والحضاري الأبرز من ضفاف نهر البارد حتى النهر الكبير. (يواكيم الحاج، «عكار في التاريخ ـ أضواء على الماضي»).

(٢) محمد خالد الزعبي، «تاريخ عكار الإسلامي والسياسي والحضاري عبر العصور».

عام ١٨٦٤، أعلنت الدولة العثمانية نظام الأقضية وكانت قرية البرج مركزاً للقضاء لأكثر من ٢٠ عاماً، قبل أن ينتقل هذا المركز إلى حلبا، للإبتعاد عن سيطرة البكوات والإقطاع المتمركزين بشكل كبير في الجومة[١].

في تلك المرحلة، جذبت القرى المجاورة للبرج، وخاصة بينو، المتعلمين والمثقفين والذين يجيدون أكثر من لغة، للعمل ككتاب وموظفين ومحاسبين في مقر القضاء وعند البكوات الذين كانوا بمعظمهم أميين.

باستقرارهم في القرى المستقبلة، وباقترابهم من موقع القرار والسلطة، إستطاع أبناء هذه البلدات تملك الأراضي وشراء أملاك تصل إلى سهل عكار. كما أصبحوا يمثلون قسماً من عائلات بينو الحالية.

تخللت جميع هذه الحقبات حروباً وصراعات وغزوات أثرت على مواقع العائلات والقوى وأحدثت تغيرات سكانية وصولاً إلى الحرب العالمية الأولى والى أول موجة هجرة كثيفة من الجومة.

نستخلص مما سبق:

- **أهمية موقع الجومة الإستراتيجي بين طرابلس وحمص.**
- **وجود مركز القضاء فيها لأكثر من ٢٠ سنة.**
- **الإختلاط والتعايش الطائفي فيها.**
- **تمركز البكوات والإقطاع فيها.**
- **إرتفاع نسبة المتعلمين والمثقفين في بعض القرى.**
- **تقلص عدد القرى فيها نتيجة فقدانها موقعها الإستراتيجي وكمركز للقضاء.**

(١) فرج زخور، «تاريخ عكار السياسي والإداري والإقتصادي والإجتماعي».

القسم الأول

خصائص المنطقة: واقع وآفاق تنموية

١. الخصائص الجغرافية

يحدّ منطقة الجومة على الطرف الشمالي منحدر يرسم مجرى نهر، بينما تعلو تضاريسها بشكل عام من الغرب إلى الشرق، ومن الشمال إلى الجنوب.

تتراوح إرتفاعات المنطقة عن سطح البحر ما بين ٣٠٠ م و ١٧٠٠ م. وبذلك يمكن تقسِيم بلداتها إلى ثلاث مجموعات كما يظهر في الجدول رقم ١، مجموعة أولى تتراوح إرتفاعاتها عن سطح البحر من ٣٠٠ إلى ٥٥٠ م يسودها مناخ ساحلي ومجموعة ثانية تصل إرتفاعاتها إلى ١٠٠٠ م وتتميز بمناخ معتدل في الصيف ومثلج أحياناً في الشتاء، أما المجموعة الثالثة، فيصل إرتفاعها عن سطح البحر إلى ١٧٠٠ م. يُستثنى من هذه القرى قريتي عكار العتيقة (عدا القموعة التي ترتفع أكثر) وبزبينا حيث يتراوح إرتفاع الأولى عن سطح البحر بين ٤٠٠ م و ١٦٠٠ م والثانية بين ٦٠٠ م و١٣٠٠ م. يُبرز الملحق رقم ١ تضاريس المنطقة مع تبيان أسماء القرى وحدودها وشبكة الطرق فيها، بينما يظهر الملحق رقم ٢ صورة جوية مأخوذة من جهة الغرب المنطقة بأبعادها الثلاثة. أما الإرتفاعات، فتظهر الملحق رقم ٣ «الإرتفاعات» وتبرز فيها خطوط الإرتفاعات وتضم جدولاً عن الإرتفاعات الدنيا والقصوى لكل قرية (الأقرب لكل ٥٠ متر).

جدول رقم ١

توزيع القرى حسب الإرتفاعات عن سطح البحر

من ٣٠٠ إلى ٥٥٠ م	من ٥٥٠ إلى ١٠٠٠ م	من ١٠٠٠ إلى ١٧٠٠ م
العيون، بيت ملات، ضهر الليسينه، جبرايل، حلبا، تلة الشطاحة وإيلات.	عيات، عين يعقوب، البرج، الشقدوف، الدورة، بينو، ممنع، رحبة وتكريت.	تاشع

١ ـ ١ وجهة إستعمال الأراضي

إن أكثر الإمكانيات الزراعية متوفرة في عكار العتيقة حيث تبلغ مساحة الأراضي الزراعية ١٢١٨ هكتاراً كما يظهر في الملحق رقم ٣، وهذا شيء متوقع نظراً لكبر مساحة البلدة. أما في البلدات المتبقية، فتتراوح مساحة الأراضي الزراعية في ١٣ منها ما بين ١٣٧ إلى ٩٣٧ هكتاراً، وما بين ١ إلى ٢٥ هكتاراً في الأربعة الأخرى. تمتلك الأوقاف والأديرة أراضٍ زراعية في ثلثي القرى، غير أن مساحة تلك الأراضي لا تتعدى ٢٠٪ من مجمل مساحة الأراضي الزراعية لأي قرية. أما مساحتها الإفرادية، فلا تتجاوز ٢٠ دونماً باستثناء قرية إيلات حيث ترتفع تلك المساحة من ٢٠ إلى ٣٠٠ دونم.

يبلغ معدل نسبة الاراضي المبنية في قرى الجومة ٩٪ باستثناء ٤ قرى.

في مقارنة بين نسبة الأراضي الزراعية مع مجمل مساحة البلدة، يمكن تقسيم البلدات إلى ثلاث مجموعات لها خصائص مشتركة في وجهة إستعمال الأراضي. (خريطة «وجهة إستعمال الأراضي» في الملحق رقم ٤ تظهر وجهة إستعمال الأراضي وتضمّ جدول معلومات لكل قرية)

- **قرى صغيرة ذات كثافة عمرانية مرتفعة**

تضم هذه المجموعة ٤ قرى وهي: الشقدوف، تلة الشطاحة، العيون

والبرج. يبلغ معدل نسبة الأراضي ذات القيمة الزراعية ٤٩٪ من مجمل مساحتها، بينما معدل نسبة الأراضي المبنية ٤٥٪. أما الأحراج فتشكل ٦٪.

يميز هذه القرى صغر مساحتها التي تُقدر بمجموعها **٩٣** هكتاراً او ما نسبته ١٪ من منطقة الجومة، وهي بالتالي لا تحتاج إلى تصنيف او تقييد في طرق إستعمالها او إستثمارها.

- **قرى ذات إمكانيات زراعية كبيرة، أحراج قليلة وكثافة عمرانية متدنية**

تضم هذه المجموعة ٨ قرى (تكريت، بينو، بيت ملات، جبرايل، إيلات، رحبة، ضهر الليسينة وتاشع[1]). يبلغ معدل نسبة الأراضي ذات القيمة الزراعية ٨٠٪ من مجمل مساحتها، بينما معدل نسبة الأراضي المبنيّة ٨٪. أما الأحراج فتشكل ١١٪.

- **قرى ذات إمكانيات زراعية متوسطة، أحراج متوسطة وكثافة عمرانية متدنية**

تضم هذه المجموعة ٧ قرى هي: عيات، عين يعقوب، بزبينا، الدورة، عكار العتيقة، ممنع وتاشع. يبلغ معدل نسبة الأراضي ذات القيمة الزراعية ٤٨٪ من مجمل مساحتها بينما معدل نسبة الأراضي المبنية ٧٪. أما الأحراج فتشكل ٤٥٪.

١ ـ ٢ الأحراج

بالرغم من إن خريطة وجهة إستعمال الأراضي تُظهر إن مساحة الغابات تبلغ **٢٨** كلم^2 او **٢٩**٪ من مجمل مساحة الأراضي غير أن الواقع يدل على إن

(١) تاشع تظهر أيضاً في المجموعة التالية.

العديد من تلك المساحات ليست ذات كثافة حرجية او هي مكونة من بقع حرجية صغيرة.

تغطي الأشجار (ما عدا الأشجار المثمرة) مساحة ١٠٪ وأكثر من المساحة الإجمالية لحوالي ثلثي قرى التجمّع والتي قُسمت إلى مجموعتين حسب الجدول رقم ٢.

جدول رقم ٢

توزيع القرى حسب نسبة الكثافة الحرجية

كثافة حرجية منخفضة	كثافة حرجية متوسطة
رحبة (١٠٪)، تكريت (١٣٪) وجبرايل (١٥٪)	تاشع (٣٠٪)، بزبينا (٣٧٪)، عيات (٣٧٪)، عين يعقوب (٤٢٪)، ممنع (٤٣٪)، عكار العتيقة (٤٩٪)، الدورة (٤٩٪) والشقدوف (٥٤٪).

يظهر الملحق رقم ٣ وجهة إستعمال الأراضي: المناطق الحرجية بالبُني، والمقالع بالأحمر، أما المناطق الزراعية (دون أن تكون في الضرورة مستعملة على هذا الأساس) فلم يحدّد لها لون، وذلك لتسهيل قراءة الخريطة.

١ ـ ٣ المساحة

تغطي الجومة مساحة ٩٨ كلم^2 او حوالي ١٣٪ من المساحة الإجمالية لقضاء عكار (٧٩٨ كلم^2). أكبر البلدات هي عكار العتيقة (٢٨ كلم^2) تليها رحبة مع مساحة أقل من النصف عن الأولى. تتراوح مساحة ١٢ قرية ما بين ٢,٥ كلم^2 إلى ٩,٦ كلم^2 واثنتين آخرتين ما بين ٢٥ و٥٠ هكتاراً. أما القريتان الباقيتان (الشقدوف وتل وشطاحة)، فتبلغ مساحتهما ٥ و ٨ هكتاراً على التوالي. هذا يبرز تفاوت شاسع في حجم القرى حيث تبلغ مساحة أكبر قرية

٣٥٠ ضعفاً مساحة أصغر قرية. تبين خريطة «حدود القرى» الموجودة في الملحق رقم ٣ حدود كل قرية مع مساحة كل منها في جدول مرفق.

تحوذ ٦ بلدات من التجمّع على مساحة نهائية بما فيها أكبر وأصغر بلدتين. تعاني بعض البلدات الأخرى من مشاكل مسح مردها إلى نزاعات داخلية.

لجهة المسافة التي تفصل بلدات التجمّع عن حلبا التي هي عاصمة القضاء والمدينة الأقرب اليه، تتفاوت المسافات حسب ما يظهر الجدول رقم ٣.

جدول رقم ٣

توزيع القرى حسب بعدها عن حلبا

قريبة من حلبا	متوسطة البعد عن حلبا	بعيدة عن حلبا
ضهر الليسينه، جبرايل، تكريت، إيلات	عيات، عين يعقوب، العيون، بينو، بزبينا، بيت ملات، رحبة، تل وشطاحة	الشقدوف، عكار العتيقة، الدورة، تاشع، ممنع والبرج

١ ـ ٤ الكثافة

لا تتعدى نسبة المساحة المبنية في قرى التجمّع ١٧٪ من مجمل مساحة كل القرية باستثناء ٤ قرى هي الشقدوف (٢٠٪)، البرج (٣٣٪)، العيون (٤٩٪)، وتلة الشطاحة (٨٣٪)، مرد ذلك إلى صغر حجم هذه القرى. تظهر الخريطة الثانية في الملحق رقم ٥ الكثافة السكانية في التجمّع وتدل هذه الخريطة إلى أن الجومة تتميز بأكثر كثافة سكانية في قضاء عكار، إذ تقلّ مساحتها عن ١٣٪ من مساحة القضاء لكن تزيد نسبة سكانها ما بين ٢١ إلى ٢٥٪ من مجمل سكان القضاء (حسب الدراسات المنفذة عامي ١٩٩٦ و١٩٩٧).

يُستنتج من الخصائص الجغرافية لمنطقة الجومة ما يلي:

- **يسمح تنوع مناخها واختلاف تضاريسها بقيام مشاريع متعددة على إمتداد فصول السنة.**
- **تتمتع معظم قرى الجومة بمقومات زراعية (تربة خصبة، أراضي زراعية، مياه) تصلح لأنواع مختلفة من الزراعات.**
- **حافظت معظم القرى على طابعها القروي وعلى نسبة متدنية من الأراضي المبنية وهذا يشكل عامل جذب وجمال لها.**
- **تمتلك بقع حرجية يمكن الإستفادة منها في حال تمت المحافظة عليها وحمايتها من الحرائق والتعديات.**

٢. البنى التحتية والخدمات

٢ ـ ١ الطرق

تمر الطرقات الرئيسية عبر ١٠ بلدات، يجاورها في ٦ منها أحياء سكنية مزدحمة. بينما ثمة قرى أخرى (الدورة وعكار العتيقة)، تنتشر على مساحة واسعة دون أن تلامس الطرق الرئيسية كل أحيائها. تفتقر المنطقة إلى طرق تربطها بالمناطق المحيطة. ثمة ٣ منافذ تربط المنطقة بمناطق الجوار منها واحدة رئيسية واثنتان فرعيتان. تظهر الخريطة الأولى «شبكة الطرق وتوزع السكان» في الملحق رقم ٥ الطرقات الرئيسية والفرعية في المنطقة وتتضمن لائحة للقرى وعدد السكان الدائمين في كل منها.

تُعتبر طرقات معظم القرى سيئة او سيئة جداً، وهي بحاجة إلى تأهيل وصيانة وتوسيع. وتجدر الإشارة إلى أن الطرقات التي تمر في المنحدرات تخلو من تدابير السلامة العامة.

يشير المخطط التوجيهي العام للبنان، في مقترحاته المتعلقة بالمواصلات إلى الإهتمام بأوتوستراد بيروت ـ طرابلس ـ حلبا ـ الحدود الشمالية. ويلفت إلى الحاجة إلى تأهيل الطرق التي تربط قرى الوصل والبلدات المحيطة فيما بينها.

تنقص الطرقات الزراعية وإن وجدت فهي تحتاج إلى تحسينات، تأهيل، صيانة، توسيع وإنشاء حيطان دعم وقنوات تصريف مياه الأمطار.

بالرغم من وجود بعض اليافطات على مفترق الطرقات الرئيسية لتحديد أسماء القرى التي تؤدي إليها الطرق الفرعية، تفتقر المنطقة إلى إشارات السير وإلى إبراز إشارات تدل على المسافات او مواقع التسهيلات العمومية على الطرقات او داخل المجمّعات السكنية.

٢ ـ ٢ المواصلات العامة

تفتقد جميع البلدات للمواصلات العامة. ينتج عن ذلك، معاناة شاقة وكلفة كبيرة لتنقل السكان المحليين والزائرين المحتملين.

٢ ـ ٣ المياه المبتذلة

لا توجد أية شبكة للصرف الصحي او جورة صحية مشتركة في أي من القرى. يتم الإعتماد على الجور الصحية التي تُفرغ بواسطة متعهدين محليين يرمون حمولتهم في أطراف البلدات وفي حالات أخرى في مجرى النهر. كما تخلو الجور الصحية في بعض البلدات حيث تطوف المياه المبتذلة وتجري على الطرقات. هناك مشاريع لشبكة صرف صحي (دون أن تصب في محطة تكرير) في بعض أحياء ثلاث بلدات هي تكريت، البرج وعكار العتيقة. وفي الأخيرة سيتكفل السكان بتغطية نصف نفقتها.

رغم لحظ عدد من الخطط الرسمية لإنشاء محطات معالجة، إحداها في بلدات التجمّع فإنه لم يباشر بتنفيذها لغاية اليوم.

٢ ـ ٤ المياه

تتعدد مصادر تغذية بلدات التجمّع بالمياه دون أن تفي بحاجات السكان. فمعظم هذه البلدات يرتبط بمصلحة مياه عكار كما يرتبط عدد من القرى أيضاً بمشروع العيون وتضطر ٦ قرى أخرى إلى التزود بالمياه من الآبار. تتراوح قيمة الإشتراك السنوي للمتر المكعب اليومي ما بين ١٠٠٠٠٠ و٢٥٠٠٠٠ ليرة لبنانية، لكن معظم القرى تشكو من شح المياه او من إهتراء الشبكة. لا تصل الشبكة العامة لمياه الشفة إلى جميع الأحياء في عدة قرى (عكار العتيقة، البرج، عيات والشقدوف)، فتعتمد على التغذية بواسطة أنابيب بلاستيك مكشوفة على الطرقات. يجري حالياً العمل بمشروع لتغيير او مد شبكة جديدة لأكثر من نصف القرى (العيون، تكريت، رحبة، عكار العتيقة، عين يعقوب، جبرايل، بزبينا، تلة الشطاحة، ممنع والبرج).

٢ ـ ٥ وسائل وطرق الري

تعتمد معظم القرى على المياه السطحية كمصدر للري بينما تعتمد قرى أخرى إلى جانب هذا المصدر على الينابيع والآبار العامة والخاصة إضافة إلى السواقي او الأنهر.

ثمّة قريتان تستمدان مياه الري من الأنهر. أما طرق الري، فهي تقليدية وبدائية في جميع القرى حيث يتم الإعتماد على الأقنية الترابية والتطويف.

٢ ـ ٦ النفايات الصلبة

ينظم قسم من بلدات التجمّع بنفسه تجميع النفايات بينما يعهد قسم آخر بها إلى شركات خاصة. فيما البلدات الباقية لا يوجد فيها أي وسيلة تجميع

(يتخلص الأفراد بأنفسهم من نفاياتهم). معظم البلديات تطمر او تحرق نفاياتها بينما تلجأ بلدية واحدة فقط إلى تقنية الفرز والتسبيخ.

ليس هناك فرز او تدوير للنفايات في المنازل رغم وجود مواقع عامة لتجميع النفايات القابلة للتدوير في ثلاث قرى (عيات، عكار العتيقة وجبرايل).

٢ ـ ٧ النفايات الصناعية

هناك محطات لتغيير زيوت السيارات في عدد من القرى. ترمي بعض المحطات الزيوت المستعملة في المحيط المباشر للبلدة (جور صحية، قنوات تصريف مياه الأمطار، براميل النفايات ومجرى الأنهر)، بينما يعيد عدد قليل منها بيع الزيوت. هناك عدد من القرى يتخلص فيها التجار من الدواليب المستعملة في مكبات النفايات وفي مجرى الأنهر. تعاود المحلات بيع البطاريات المستعملة في حوالي نصف القرى. وفي بعض الحالات، يتم رمي البطاريات في المكب او في مجرى النهر.

تنتج عدة قرى أنواعاً مختلفة من النفايات الصناعية والزراعية كالزبل والعظام والبلاستيك، يُستعمل بعضها كأسمدة عضوية ويُرمى البعض الآخر في الأنهر والأودية، بينما تتولى مؤسسة خاصة جمع جزء من هذه النفايات.

٢ ـ ٨ الكهرباء

تشكو معظم القرى من انقطاع التيار الكهربائي بصورة مستمرة مع إنخفاض في التوتر. وقد لجأ العديد من البلدات إلى مولدات خاصة لحل تلك المشكلة.

يشير واقع البنى التحتية إلى مشاكل متعددة يمكن أن تشكل عائقاً أمام المشاريع التنموية في حال لم يتم العمل على إيجاد حلول لها. ويمكن تلخيص هذا الواقع بالنقاط التالية:

- **تُعتبر طرقات معظم القرى سيئة او سيئة جداً، وهي تخلو من الإشارات كما أن الطرقات التي تمر في المنحدرات تخلو من تدابير السلامة العامة وهذا يشكل عاملاً غير مشجع لإستقطاب الزائرين إلى المنطقة وتنمية السياحة البيئية فيها.**
- **تفتقر المنطقة إلى طرقات وصل تربطها بالمناطق المحيطة بها وتسهل حركة المرور فيها، كما أن هناك قرى لا تمر بها طرقات رئيسية وهذا سوف يكون له إنعكاس على تنمية قرى دون سواها.**
- **تنقص الطرقات الزراعية علماً أن المنطقة تملك مقومات زراعية يجب تنميتها كما إن الطرقات الزراعية المتوافرة بحاجة إلى صيانة وتحسين.**
- **لا يوجود شبكة صرف صحي في جميع القرى وهذا يقوي إحتمال تلوث بيئي يهدد الثروة الطبيعية ويؤدي إلى مشاكل في الصحة العامة لا سيما إن هناك بلدات تفرغ جورها الصحية في أطرافها وفي بعض الأحيان في مجاري الأنهر، وأخرى تجري فيها المياه المبتذلة على الطرقات.**
- **تفتقر عدة قرى إلى شبكة مياه الشفة في جميع أحيائها.**
- **سوف يؤثر نقص المياه الذي تعاني منه معظم القرى على قطاع الزراعة ويحد من إمكانية تطويره في حال إستمر هذا النقص كما سوف يعيق قيام مشاريع سياحية وبيئية.**

٣. النسيج الإجتماعي

تتميز منطقة الجومة بإختلاط طائفي ما زال قائماً ومعبراً حجماً ومضموناً.

١٠ قرى من أصل ١٩ قرية (مع حلبا)، مختلطة بين سنة وأرثوذكس و/ او موارنة. ٥ منها مختلطة بنسب كبيرة بإنسجام وتقبُل.

كما إن تجاور القرى وتداخلها، ينعكس إيجاباً على إنفتاح القرى ذات الطائفة الواحدة. وجدير بالذكر إن الجومة كانت قد تعرضت خلال فترة الحرب اللبنانية، إلى بعض الأحداث خاصة في قريتي بيت ملات وممنع، مما تسبب بتهجير قسري او إرادي لقسم من سكانها، الذين إستقروا في مناطق جونية وبيروت، وأصبح اليوم قسم كبير منهم نازحاً بداعي العلم والعمل.

وقد عرفت المنطقة تاريخياً، وعلى مستوى أوسع، حركات سكانية أثرت على نسيجها الإجتماعي، حيث شهدت فترة الحكم العثماني تغيرات في توزيع السكان وحركة نزوح وهجرة هرباً من الخدمة الإجبارية ومن الضرائب ومن الأزمة الإقتصادية التي بدأت تتفاقم مع ضعف الدولة العثمانية.

في هذه الفترة، بدأت أول موجة هجرة كثيفة من المسيحيين إلى بلدان أميركا الجنوبية، بشكل خاص، قُدرت بخُمس سكان عكار المسيحيين، وكان نصف المسيحيين الذين لم يغادروا يعيشون مما يرسله لهم أهلهم المهاجرين.

تواجه أكثر من نصف قرى التجمّع حالياً حركة نزوح واسعة حيث تصل نسبتها في ممنع، بيت ملات، جبرايل، ضهر الليسينة وتاشع بين إلى ٨٠ و٩٠٪ من السكان وتتراجع إلى ٤٠ و٥٠٪ في البرج، الشقدوف وتكريت، وتصل إلى ٢٥ و٣٥٪ في بزبينا، رحبة، بينو، العيون وإيلات وإلى نسب أقل في عكار العتيقة وعيات. أما النزوح من بلدة الدورة، فلا يشكل أكثر من ٥٪ من نسبة السكان المقيمين.

كما تسجل أرقام الهجرة نسباً مرتفعة تصل إلى أضعاف عدد السكان المقيمين حالياً في جبرايل وبيت ملات وإلى ثلث عدد السكان في بينو، رحبة، بزبينا، عين يعقوب وضهر الليسينة.

بعد أن كانت الهجرة متركزة نحو أميركا الجنوبية في بداياتها، تشهد حالياً

إقبالاً على أفريقيا وكندا وأستراليا وأوروبا ومؤخراً إلى البلدان العربية. أما حركة النزوح، فتتم بشكل أساسي إلى طرابلس وبيروت.

رغم هذه النسب المرتفعة، ما زالت تتمتع ٩ قرى بنسب مقيمين تشكل أكثر من نصف سكانها المسجلين وترتفع صيفاً وأثناء العطل بالوافدين من الأهالي غير المقيمين.

كما أن نسب الولادات المرتفعة تؤمن كثافة سكانية كبيرة خاصة في بعض القرى مثل البرج، تكريت وعكار العتيقة.

تتميز الروابط والعلاقات الإجتماعية بالتماسك حيث إن تعاضد الأهالي وتضامنهم يأخذ حجماً أكبر عندما تغيب البنى التحتية ومقومات الحياة الأساسية التي يفترض أن تؤمنها السلطات والدولة (شق طرقات، بناء مدارس، جر المياه، إلخ...).

وإذا خفت عادات «العونة» والورش المشتركة في النشاط الإقتصادي والمهني، فهي ما زالت قوية جداً في نشاطات النساء، خاصة أثناء مواسم المونة والمناسبات.

كما يدل جمع شمل العائلات والمشاركين في المناسبات الحزينة والسعيدة والفترة الطويلة التي تخصص لها هذه المناسبات، مدى ترابط العلاقات الإجتماعية وتوسعها إلى خارج القرية (عبّرت إحدى البلديات عن حجم الوقت الكبير الذي يقضيه أعضاؤها في المشاركة في المناسبات الحزينة)

رغم تلاشي النظام الإقطاعي مع تطور النشاطات الإقتصادية وتفكك الملكيات الكبيرة، ما زالت بعض العائلات تبني علاقاتها بالتمييز الطبقي بين البكوات والفلاحين خاصة في الصداقات والزواج.

يزيد متوسط عدد أفراد العائلة عن الستة مع تفاوت بين القرى ويتأثر هذه

المتوسط بالمعيار الثقافي والديني (معدل حجم العائلة في الدورة ٨ وفي العيون بين الـ ٦ والـ ١٢، بينما تنخفض في قرى أخرى من الجومة).

ويلاحظ أن الكثير من المتزوجين الجدد يُقيمون فترة مع الأهل قبل تأمين منزلهم الخاص.

يسيطر على العلاقات العائلية والإجتماعية، الطابع التقليدي والسلطة الذكورية والأبوية. وتختلف أوضاع نساء الجومة من قرية إلى أخرى بالنسبة إلى لنخراطها في الحياة الإجتماعية والإقتصادية وحظوظها في تكملة دراستها، فنرى إن إنخراط المرأة في سوق العمل مثلاً، ما زال قليلاً: ٢,٥٪ في عكار مقابل ٨,١٤٪ في لبنان[١]. كما أن نشاطها الإقتصادي يتركز على القطاع الزراعي، حيث لا يوجد إعتراف بالجهد والوقت الذي تضعه فيه، ويشكل في كثير من الأحيان، إمتداداً لواجباتها المنزلية.

ففي بعض القرى مثل بينو، بزبينا، رحبة، بيت ملات وجبرايل يتميز وضعها عن باقي المنطقة من حيث حريتها في التحرك والتنقل والعلم واختيار الزوج وارتفاع سن الزواج وانخراط الكثير منهن في مجالات التعليم والصحة والوظيفة.

يشير النسيج الإجتماعي في منطقة الجومة إلى عدة خصائص تميزه:

- **مجتمع متنوع طائفياً، مترابط ومتقبل للإختلاف. يمارس عادات وتقاليد تعزز التضامن والعلاقات الإجتماعية ولاسيما في المواسم والمناسبات.**
- **تتمتع أكثر من نصف قرى الجومة بحركة سكانية ناشطة على مدار السنة وهذا مشجع للقيام بمشاريع متنوعة في مختلف الفصول.**
- **بالرغم من نزوح جزء من السكان من قراهم وهجرة قسم آخر منهم، إلا**

(١) «دراسة الأوضاع المعيشية للعائلات في لبنان»، إدارة الإحصاء المركزي، ١٩٩٧.

إن العلاقة لا تزال قائمة بين المهاجرين والنازحين حيث يعود قسم من النازحين في فصل الصيف ويستمر المهاجرون بإرسال موارد مالية إلى أهلهم.

- **يتميز وضع المرأة في بعض القرى عن غيرها من حيث انفتاحها وانخراطها في سوق العمل وقد يشكل ذلك نموذجاً يتمثل به باقي القرى ولا سيما تلك التي لا تزال تمارس عادات تقليدية تثقل على النساء وتحصر دورهن في الأعمال المنزلية وفي القطاع الزراعي.**

٤. الخدمات الإجتماعية والثقافية[١]

تنشط الجمعيات والنوادي والتعاونيات في الجومة بنسبة أعلى من باقي مناطق عكار، إذ تشكل اليوم، ٢٤٪ من تلك المسجلة فيها، علماً إن قرى الجومة هي ٨,٦٪ فقط من مجمل قرى عكار، حسب الجدول رقم ٤:

جدول رقم ٤

عدد الجمعيات والنوادي والتعاونيات

نوع المؤسسات	عكار	الجومة
نادي رياضي	٣٦	٥
جمعية	٤٢	١١
تعاونية زراعية	٢٥	٩
المجموع	١٠٣	٢٥

تطورت الخدمات الإجتماعية والثقافية في الجومة مع تطور الظروف الموضوعية والإقتصادية لها، وسهل ذلك انفتاحها وتفاعلها مع باقي الوطن. ولا سيما في فترة الستينات والسبعينات حيث نشأت جمعيات متعددة، إزدهرت

(١) انظر إلى الملحق رقم ٦.

أنشطتها في مختلف المجالات الثقافية والسياسية والإجتماعية[1]. كما تشكلت خلال فترة الحرب اللبنانية لجان شعبية في أغلبية قرى الجومة رعت الشؤون الحياتية لكل قرية بالإضافة إلى القيام بمشاريع بنى تحتية حيوية للمنطقة مثل طريق عكار العتيقة ـ القبيات وبناء مدارس، كما نسقت هذه اللجان مع الجمعيات الأهلية وحاولت أن تجذب نشاطها إلى المنطقة.

بعد الحرب، إستقبلت قرى عكار العتيقة، عين يعقوب، بينو وبيت ملات مخيمات وورش عمل شبابية مختلطة، ضمت شباباً من مختلف الجنسيات لسنوات متتالية منذ ١٩٩٥.

تتميز بعض قرى الجومة عن غيرها باحتوائها على أكثر من جمعية ونادي وتعاونية حيث يلحظ وجود كثيف لهذه المؤسسات في قرى بزبينا، رحبة، بينو، عكار العتيقة، تكريت وبيت ملات إلى جانب وجود جمعيات نسائية في بزبينا، تكريت وبينو.

تمكنت بعض القرى من بناء الملاعب والمسارح والأندية الثقافية، وذلك بمساعدة ممولين محليين وبمشاركة البلديات وذلك في بزبينا، رحبة وبينو، حيث يوجد في بزبينا فرقة مسرح الريف التي ما زالت مستمرة منذ العام ١٩٧٤ تقدم عروضاً مسرحية وتنظم محترفات للنحت. في رحبة يتضمن مبنى القصر البلدي مسرحاً كبيراً، وفي بينو يتمتع النادي الثقافي بمبنى يتسع لأكثر من ٥٠٠ شخص.

يطال نشاط الجمعيات في قرى التجمّع حالياً مجالات متنوعة، حيث يقوم بعضها في تنظيم مخيمات صيفية للأولاد وبنشاطات ترفيهية بدعم من البلديات

(١) نشأت أول جمعية خيرية لمساعدة الفقراء في عكار، في بينو في العام ١٩٢١. لم يقتصر عملها على الشأن الإجتماعي، بل أصدرت أول صحيفة في عكار واسمها «عكار». في عام ١٩٢١، نشرت في بينو أيضاً مجلة عكار الجديدة وكتب على غلافها «صلة بين لبنان المغترب واخبار الديار».

والجمعيات المحلية والأهلية. كما تسجل نسبة تجاوب وتفاعل من قبل القرى والسكان التي تنشط فيها هذه الجمعيات مع ملاحظة مشاركة فاعلة للنساء فيها، خاصة الشابات.

تسمح الخدمات الإجتماعية المتوافرة في منطقة الجومة باستنتاج عناصر قوة وفرص يمكن الإستفادة منها في المشاريع التنموية المنوي القيام بها وهي:

- **وجود عدد كبير من الجمعيات المحلية الناشطة في المنطقة إضافة إلى جمعيات أخرى وطنية ودولية.**
- **تنوع النشاطات التي تقدمها هذه الجمعيات، ثقافية وفنية وشبابية وللأطفال إضافة إلى المشاريع التنموية.**
- **مشاركة الناس في النشاطات التي تبادر اليها هذه الجمعيات، ولا سيما المرأة والعنصر الشبابي وذلك في أكثر من ثلث القرى.**
- **توفر إمكانية مادية لدعم هذه النشاطات من خلال بعض الممولين المحليين وبعض البلديات.**

٥. الصحة

لا تشمل أنظمة التأمينات الصحية أغلبية أهالي عكار. يشكل المضمونون في القطاع العام النسبة الأكبر من المشمولين بأنظمة التأمينات خاصة لموظفي السلك العسكري. بينما يعتمد باقي أهالي المنطقة على خدمات وزارة الصحة المجانية مع كل ما ترافقها من صعوبات وتعثر. يتوجه بعضهم الآخر إلى سوريا للإستفادة من الخدمات الصحية الأقل كلفة.

في ظل الكلفة المرتفعة للفاتورة الصحية على الأسرة، يلجأ المواطنون بكثافة إلى خدمات المستوصفات، وهي ثلاثة مستوصفات رسمية (حلبا، بزبينا

ورحبة)، مجمّع طبي في عكار العتيقة تديره مؤسسة الحريري وهو شبه متوقف وثلاثة مستوصفات خاصة في إيلات ورحبة وبينو وخمسة مستوصفات في حلبا.

يتوجه المواطنون إلى مستشفيين في حلبا ومستشفى في القبيات يبلغ مجموع أسرتها ٣٠٠ سرير لكل المنطقة وتجدر الإشارة إلى إن المواطنين يلجأون إلى مستشفيات بيروت للحالات الصعبة.

جدير بالذكر إنشاء مستشفى عبدالله الراسي الحكومي في الشيخ طابا وهو مجهز بعدة أقسام وفيه ٧٠ سريراً، دون أن يباشر العمل فيه.

يؤمن الأطباء المتواجدون في القرى، الخدمات الصحية العامة للمقيمين لكن مع إفتقار للإختصاصات المتنوعة. تؤثر الأوضاع الإقتصادية بشكل مباشر على قدرة الناس من الإستفادة من العناية الصحية الجيدة، والمناسبة لكل حالة، مما يدفعهم للجوء إلى الطبيب الذي يراعي أوضاعهم بمعزل عن اختصاصه. كما يلاحظ إن أوضاع صحة الام والطفل والرعاية الصحية الأولية مقلقة رغم تحسن نسب الأطفال الملقحين في المنطقة.

يمكن أن يُستنتج من الواقع الصحي لمنطقة الجومة ما يلي:

- **بالرغم من توفر مستوصفات ثابتة ونقالة في المنطقة ووجود أطباء يؤمنون المعاينات بكلفة قليلة، فإن ذلك لا يغطي الخدمات الطبية التي يحتاجها أهل المنطقة فيلجأون إلى مستشفيات بيروت والى أطباء وأخصائيين من خارج المنطقة.**
- **تؤثر الأوضاع الإقتصادية على قدرة الناس للإهتمام بصحتهم ولا سيما إن قسماً كبيراً منهم غير مشمول بأنظمة تأمينات صحية ينتج عنه إهمال الناس لمشاكلهم الصحية.**

- **يشكل وجود مستشفى حكومي في المنطقة مجهز وبسعة ٧٠ سريراً فرصة للمساهمة بسد ثغرات حاجات السكان الصحية شرط أن يباشر العمل به.**
- **لا تكفي المستشفيات الموجودة في المنطقة لاستيعاب أعداد المرضى وينقصها التجيهزات والإختصاصات لمختلف الحالات الطارئة مما يستدعي اللجوء إلى المستشفيات الكبرى خارج المنطقة.**

٦. التعليم

إنتشر التعليم الخاص في القرن التاسع عشر من قبل الإرساليات الدينية المسيحية (الإيطالية، الفرنسية والروسية)، في قرى رحبة، بينو، بيت ملات وجبرايل. وأُنشئت في حلبا عام ١٩٤٦ أول تكميلية في منطقة عكار.

يبلغ عدد المدارس في قرى التجمّع ٣٢ مدرسة، منها ٢٢ مدرسة رسمية و١٤ مدرسة خاصة. كما يبلغ عدد المعاهد التقنية ٤، منها ٣ خاص وواحد رسمي. يعتبر عدد المدارس الرسمية (٢٢) الموزعة في ١٩ قرية، مرتفعاً مقارنة مع عدد المدارس الرسمية الموزعة في باقي مناطق عكار (١٦٥ مدرسة رسمية في ٢٠٨ قرى).

تؤمن حوالي ٢٢ مدرسة مستوى تعليم تكميلي ويقتصر عدد الثانويات في قرى التجمّع على ٣، تتواجد في رحبة، عكار العتيقة والعيون بالإضافة إلى واحدة في حلبا.

في السنوات الأخيرة، إزداد عدد المهنيات ليس فقط في حلبا بل أيضاً في عين يعقوب وتكريت مما سمح للطلاب بتوسيع خياراتهم المهنية مع تخفيف أعباء النقل.

تنتشر المدارس على ١٣ قرية بما فيها حلبا وتفتقر اليها بعض القرى

الأخرى. تتمركز المدارس في بعض القرى الكبيرة مثل عكار العتيقة، بزبينا، رحبة، حلبا وتكريت. يرتبط هذا التمركز بحجم القرية او بوجودها في مواقع وسطية في الجومة.

تتفاوت أوضاع أبنية المدارس الرسمية كما يعاني بعضها من افتقار شروط الصحة والسلامة (مثلاً مدرسة المراحات في عكار العتيقة)، علماً إن مجلس الإنماء والإعمار قام بتأهيل قسم من مدارس التجمّع.

تعتبر كلفة التعليم مرتفعة بالنسبة لأهالي قرى التجمّع، بما فيها كلفة المدارس الرسمية، نظراً لعدد الأولاد المرتفع في الأسرة الواحدة من جهة ولكلفة النقل داخل القرية الواحدة (للقرى الممتدة جغرافياً كالدورة وعيات وعكار العتيقة) من جهة ثانية.

بالرغم من توفر المدارس الرسمية والخاصة في الجومة، ما زالت فرص التعلم عند أولاد وشباب الجومة تتعرض لعوائق كثيرة أهمها تأثير الأوضاع الإقتصادية، كلفة النقل المرتفعة للأولاد، تطبيق منهجية التعليم الجديدة بشكل مجتزأ بسبب نقص التجهيزات المدرسية وضعف الكادر التعليمي.

٧. الموارد

تتمتع منطقة الجومة بموارد طبيعية من أهمها:

٧ ـ ١ التربة والمناخ

تتميز الجومة بتربتها الخصبة ومناخها المتنوع وكذلك موقعها المطل والوسطي في عكار، حيث تطل أكثر من ٧ قرى على سهل عكار والبحر، من العبدة وصولاً إلى الأراضي السورية.

تتمتع القرى التي يتراوح معدل إرتفاعها عن سطح البحر بين ٤٥٠ و ٥٠م،

بتنوع زراعاتها وبإمكانية الإستفادة من عدة مواسم زراعية وبتربية المواشي والنحل والدواجن.

٧ ـ ٢ المياه، الينابيع والآبار

تتجمّع المياه من ذوبان الثلوج من القموعة وفي أكثر من ٧ قرى، لتشكل مخزوناً من المياه الجوفية يمكنه تغطية حاجات قرى الجومة بالإضافة إلى قسم كبير من مناطق أخرى في عكار.

وتكثر بذلك الينابيع والآبار خاصة في قرى عكار العتيقة، البرج، بزبينا، عين يعقوب، رحبة وجبرايل. تستخدم مياهها للري وللحاجات المنزلية. كما يوجد نهر الإسطوان الذي ينبع من القموعة ويمر بأكثر من ٦ قرى غير إنها لا تستفيد جميعها من مياهه سوى للري فقط.

تستعمل بعض القرى مياه الينابيع للري فقط وإثنتان للأغراض المنزلية، علماً إنها ملوثة بالمياه المبتذلة.

إشتكى عدد من القرى من انخفاض في كمية المياه بسبب كثرة عدد الآبار المحفورة.

ثمّة ثلاث برك مقترح إنشاؤها في القضاء في إطار المخطط التوجيهي الوطني العام، إحداها (القموعة) في التجمّع وإثنتان على حدوده (في وادي نهر الأسطوان).

٧ ـ ٣ غطاء نباتي متنوع

يشكل الغطاء النباتي المؤلف من غابات وأحراج ثروة بيئية حقيقية ويمتاز بالتنوع البيولوجي في المنطقة. تتمتع عكار العتيقة، عيات، عين يعقوب، الدورة، بزبينا، ممنع والشقدوف بغابات تغطي مساحات كبيرة من أراضيها وتلالها وجبالها. وتحتوي الغابات في عكار العتيقة، بزبينا وتاشع على أشجار

فريدة منها اللزاب والعزر، بالإضافة إلى الأرز والشوح وغيرها من الأشجار المميزة.

تتفرد الجومة بوجود المنطقة المسماة بالقموعة وهي «سهل» يقع بين جبال على علو ٢٠٠٠ م، تتجمّع فيه المياه والثلوج في الخريف والشتاء وتشكل بحيرة تسمح بتخزين المياه (واسمها قموعة نسبة إلى القمع). تشكل القموعة موقعاً بيئياً وطبيعياً مميزاً وفريداً من نوعه، يحتوي على أشجار ونباتات نادرة.

٧ ـ ٤ مواقع أثرية

ترك تاريخ المنطقة بصماته في مواقع أثرية في أكثر من ٦ قرى (عكار العتيقة، عيات، رحبة، البرج، بزبينا وجبرايل يوجد فيها مغاور ونواميساً وقلاعاً وحصوناً).

٧ ـ ٥ موارد المغتربين

يشكل المغتربون ولا سيما المتمولون منهم أحد الموارد التي تساهم في تنفيذ مشاريع في القرى وفي تقديم مساعدات عائلية لبعض الحالات الإجتماعية فيها. وتستفيد معظم القرى إلى حد ما من أبنائها المغتربين الذين لا يزالون مرتبطين بقراهم واهلهم واقاربهم ويترددون إلى المنطقة أثناء العطل.

يُستنتج إن منطقة الجومة غنية بالموارد الطبيعية. فمناخها المتنوع وتربتها الخصبة عاملان يساهمان بإنجاح قطاع الزراعة. أما الآبار والينابيع، فهي تشكل مخزوناً يمكنه سد حاجات السكان بالمياه وري الأراضي الزراعية إذا ما أُحسنت إدارته واستخدامه والمحافظة عليه. أما الغطاء النباتي والتنوع البيولوجي ومنطقة القموعة، فتشكل قاعدة لانطلاق مشاريع سياحية بيئية. يضاف إلى هذا التنوع البيولوجي والطبيعي، موارد أثرية ومغاور تضفي غنى لأي برنامج سياحي.

٨. الأوضاع الإقتصادية[١]

يعيش ٤٥,٩٪ من الأفراد في عكار بدخل شهري يقل عن ١٠٠ ألف ليرة لبنانية، مقابل ١٧,٦٪ في لبنان[٢].

يلاحظ تشابه مستوى المعيشة في الجومة مع واقع منطقة عكار إلى جانب تدني المستوى العلمي للأفراد والإرتكاز على نشاطين إقتصاديين أساسيين هما الزراعة والوظيفة العسكرية.

فالوظيفة العسكرية تتجاوز بنسبة ٥٠٪ في ١٠ قرى (ضهر الليسينة، عيات، البرج، عكار العتيقة، تاشع، جبرايل، ممنع، بزبينا، تكريت والشقدوف). وفي الوقت الحاضر، يلاحظ توقف التوظيف في هذا القطاع ولكن نظام التقاعد والتعويضات يبقي هذه النسب مرتفعة وهي تشمل المنتسبين السابقين إلى هذا السلك.

أما الزراعة، فتعتبر في جميع القرى نشاطاً ثانياً مكملاً لدخل الأسرة، إذ قللت أزمة الزراعة من مردود هذا القطاع دون أن تجعل الناس يهملون أرضهم ومزروعاتهم حتى الآن.

تشكل الأموال التي تأتي من المهجر ثالث مورد إقتصادي للأسر خاصة في بعض القرى (بينو، رحبة، عين يعقوب، بزبينا، العيون، جبرايل وتكريت).

تنشط الأعمال الحرة والوظيفة في القطاع الخاص بشكل أساسي في عدد من القرى (العيون، بيت ملات، رحبة والشقدوف). قد يعود ذلك إلى ارتفاع نسبة النزوح مع نسبة تعلم أعلى عند المقيمين.

---

(١) انظر إلى الملحق رقم ٧.

(٢) «خارطة الأحوال المعيشية في لبنان»، وزارة الشؤون الإجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عام ١٩٩٧.

تسجل قطاعات التعليم ومهن العمار مورداً للدخل لعدد من القرى (عكار العتيقة، عين يعقوب، تكريت ورحبة).

٨ ـ ١ القطاع الزراعي

نسبة الأراضي المستصلحة للزراعة في الجومة هي بمعدل ٧٥٪، مقابل نسبة ٢٦٪ في لبنان. يعود ارتفاع هذه النسبة في عكار بسبب اعتماد المنطقة على الزراعة كمورد مهم للأهالي.

نسبة الأراضي المروية هي بمعدل ٣٥٪، وتعتبر هذه النسبة مرتفعة مقارنة مع باقي المناطق اللبنانية.

تتميز الزراعة بتنوع أصنافها وكميات إنتاجها التي تسوق خارج المنطقة.

بعد أن سادت زراعة التوت في الجومة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وكانت تشكل ٩٥٪ من إنتاج الشمال و٤٥,٧٪ من إنتاج لبنان[١]، أصبح الإنتاج الأساسي للجومة هو التفاح، الخرما، الزيتون واللوز. كما تنتج المنطقة الإجاص، الدراق، المشمش، الرمان والعنب. وتُزرع أيضاً فيها الحبوب من قمح، ذرة، حمص وغيرها من الحبوب.

أما الزراعات الأكثر إنتشاراً في أكبر عدد من قرى الجومة فهي الزيتون، اللوز، التفاح والإجاص وأخيراً القمح والعنب.

ينتج عن هذا التنوع في المحاصيل، تكاثر المنتجات الغذائية التحويلية وهي أكثر من ١٥ صنفاً تنتج في أكثر من ١١ قرية بطريقة يدوية وتسوق بشكل فردي في المنطقة وخارجها.

(١) يواكيم الحاج، «عكار في التاريخ ـ أضواء على الماضي».

على نحو آخر، تنشط في المنطقة أيضاً، تربية الدواجن والمواشي والنحل، حيث يبلغ عدد قفران النحل ١٨٢٠ قفيراً، وعدد رؤوس الماعز والغنم ٥٥١٠ رأساً، و٩٣٢ رأساً من البقر تتوزع على ١٠ مزارع في ٧ قرى، كما تكثر مزارع الدجاج (٣٠ مزرعة) موزعة في ٦ قرى.

لا بد من ذكر أن قطاع تربية الدواجن والنحل يشهد نشاطاً أكبر في الآونة الأخيرة.

في ظل هذا التنوع من الإنتاج الزراعي والحيواني وطبيعة أهل المنطقة الناشطة إجتماعياً تأسست ٩ تعاونيات زراعية في الجومة، يتراوح عدد المنتسبين اليها بين ال٢٠ وال ٦٠٠ منتسب.

٨ ـ ٢ القطاع الصناعي

بعد أن اشتهرت الجومة بصناعة الحرير والطحين والخمور والملبن والزيت والفحم في القرون السابقة، لم تستطع أن تستعيد نشاطها في هذا القطاع، بعدما تعثرت هذه الصناعات مع التطور الإقتصادي والصناعي وسهولة المواصلات للإستيراد الخارجي من جهة، وعدم تمكنها من مواكبة هذا التطور من جهة أخرى.

باستثناء مصنع واحد لتعبئة مياه السبيل في عين يعقوب، تتمحور حالياً الصناعات في قرى التجمّع حول اليدوية والخفيفة منها، معظمها في قطاعات البناء والحرف اليدوية والمونة.

تتركز مؤسسات قطاع البناء في عدد من القرى (تكريت، عين يعقوب، بزبينا وعكار العتيقة)، منها مصانع الخفان والألمنيوم والخشب والحدادة.

بينما نجد المؤسسات والمشاغل الحرفية والتحويلية في مجموعة من القرى

الأخرى (تكريت، بينو ورحبة). تنتج هذه المشاغل سجاداً وحرفاً متعددة كالخرز والخياطة الحرفية والسلال والمونة.

تجدر الإشارة إلى إن إنتاج هذه الحرف مدعوم ومواكب من مؤسسات أهلية وإجتماعية (جمعية الشبان المسيحية، وزارة الشؤون الإجتماعية والحرفي اللبناني)، التي تؤمن بشكل أساسي مراقبة الإنتاج وتسويقه في بيروت وطرابلس.

٨ ـ ٣ القطاع التجاري والخدماتي

تنشط حركة التجارة وتنتشر المحلات بشكل أساسي في حلبا التي تستقبل الوافدين من جميع مناطق عكار، وهي تحوي على حوالي ٧٥٠ متجراً.

أما في الجومة، فيتراوح عدد المتاجر والمؤسسات التجارية بين ١٠٠ و١٥٠ متجراً او مؤسسة. تتوزع في كل من عكار العتيقة ورحبة نظراً لوجود أكبر عدد من المقيمين فيهما.

أما القرى التي تحتل موقعاً وسطياً او تقع على الطريق العام للجومة، فتتوفر فيها أيضاً المحلات بأعداد مقبولة (بين ٩ و١٠ محلات) وتتوزع على البرج، العيون وعين يعقوب و٢٠ محلاً في تكريت.

تبيع هذه المحلات بالمفرق وتتمون بشكل أساسي من طرابلس وحلبا وايضاً من حمص وسوريا.

٨ ـ ٤ القطاع السياحي

بالرغم من وجود القموعة وكل الموارد الطبيعية والأثرية في المنطقة، يبدو أن ذلك غير كاف لخلق حركة سياحية في المنطقة يمكن أن تنشط معها مؤسسات سياحية.

ولكن حركة الوافدين صيفاً وأثناء العطل من أهل المنطقة النازحين او المسافرين تؤثر إيجاباً على المطاعم والمقاهي الموجودة في بينو ورحبة وبيت ملات وبزبينا. كما إن انتشار أهل الجومة في مناطق كثيرة في لبنان وخارجه، يستقطب أصدقاءهم ومعارفهم إلى المنطقة.

تجدر الإشارة إلى إن هذه الظاهرة في تطور مستمر مع زيادة الوافدين إلى لبنان في السنوات الأخيرة، حيث تصل أعداد الوافدين صيفاً إلى القرى أضعاف عدد المقيمين الدائمين (بيت ملات، الشقدوف، رحبة، ممنع وتاشع). كما يصل عدد الوافدين إلى عدد من القرى الأخرى إلى أكثر من نصف عدد المقيمين (بينو، العيون، بزبينا، ضهر الليسينة، إيلات وتلة الشطاحة).

يقصد المنطقة أيضاً هواة الصيد في الخريف والربيع. يبيتون في نزل «الصياد» في بينو وهو أول تجربة من نوعها في المنطقة لهؤلاء الهواة.

يُستنتج من الأوضاع الإقتصادية:

- **تشكل الزراعة قطاعاً أساسياً ونشاطاً ثانياً مكملاً لدخل الاسرة ويمكن تطويره وتحسينه وإدخال زراعات عضوية وجديدة اليه.**
- **تتنوع المحاصيل الزراعية وتتكاثر المنتجات التحويلية التي تشكل فرص عمل للنساء. كما يتنوع الإنتاج الحيواني ويتجه إلى التزايد والنمو.**
- **يقتصر قطاع الصناعة على الصناعات اليدوية الخفيفة وعلى بعض المشاغل الحرفية التحويلية المدعومة من قبل مؤسسات إجتماعية.**
- **تستحوذ حلبا بشكل أساسي على الحركة التجارية في المنطقة مع تواجد خفيف لبعض المحلات التجارية الموزعة في القرى.**
- **من الممكن أن تشكل السياحة مورداً إقتصادياً جديداً لأهل المنطقة في حال إيجاد البيئة المحفّزة.**

٩. الأوضاع البيئية[١]

٩ ـ ١ المقالع

يوجد في قرى التجمّع ١٠ مقالع عاملة و١٣ مقلعاً متوقفاً عن العمل. تشكل جميع المقالع المتوقفة والعاملة وضعاً بيئياً غير سليم وغير مقبول. يظهر الملحق رقم ٣ مواقع بعض المقالع في المنطقة.

يسمح المخطط التوجيهي الوطني العام بوجود المقالع ولكن ضمن شروط صارمة تحدد المواقع المسموحة والتدابير التي يجب إتباعها.

٩ ـ ٢ المناطق المحمية

تتميز منطقة الجومة بوجود أربع محميات هي محمية عصام فارس الخاصة، محمية بزبينا (١٢ كلم^2 في بزبينا)، محمية ممنع ومحمية القموعة (٥٠ هكتار). تعتبر ٣ قرى (عين يعقوب، تاشع وضهر الليسينة) أنها تمتلك هي الأخرى، مناطق ذات مقومات تمكنها من أن تشكل محمية.

تخضع ملكية القموعة لنزاع بين بلدتي عكار العتيقة وفنيدق رغم صدور قرار قضائي حديث يتبعها لعكار العتيقة.

تعتبر محمية القموعة موقعاً نادراً في لبنان من حيث خصائصه البيئية وجماله الطبيعي، فهو يقع على ارتفاع يلامس الـ ٢٠٠٠ م. ونتيجة لذلك، نلاحظ العديد من الأشجار التي يبلغ إرتفاعها الـ ٢٠ م. كما فيه سهلان يتحول أحدهما (السهل الوسطي) إلى بركة قليلة العمق في موسم الربيع. نصب عدد من العائلات خيماً في هذا السهل وهم يربون الماشية. أُقيمَت منشأتان كبيرتان على طرف السهل، واحدة خالية وغير مكتملة والأخرى هي كناية عن مطعم.

(١) انظر إلى الملحق رقم ٧.

رغم تميز الجومة بمواقع بيئية مهمة ومحميات، غير إنها تشكو من الإهمال والتلوث وتهددها الكسارات والحرائق. كما تؤثر التعديات على المواقع المحمية وعلى الغابات.

١٠. الادارة المحلية: البلديات

عام ١٩٩٨، أفرزت الإنتخابات البلدية، ٩ مجالس بلدية لمنطقة الجومة: بينو، بيت ملات، البرج، تكريت، بزبينا، عكار العتيقة، رحبة، عيات وجبرايل.

وتجدر الإشارة إلى إن بلدية بينو هي من أقدم خمس بلديات في عكار. أُنشئت عام ١٩١٢ ولعبت دوراً مهماً إذ أنها لم تكتف بدورها الخدماتي فقط بل طال عملها البنى التحتية والتعليم: فالطريق الذي يصل الجومة بحلبا تم تنفيذه بجهود بادرت إليها بلدية بينو. كما إنها أول بلدية طالبت بتطوير المدارس الرسمية وبإلزامية التعليم لجميع المواطنين.

عام ٢٠٠٣، أجريت إنتخابات جديدة نتج عنها ٦ بلديات إضافية في قرى عين يعقوب، الدورة، تاشع، ممنع، ضهر الليسينة وايلات. كما إنتُخب مجلس بلدي جديد في العيون في أيلول ال٢٠٠٤، ليصبح معها عدد المجالس البلدية في الجومة ١٦ مجلساً.

تتراوح نسبة دفع الرسوم البلدية من المواطنين بين ٥٠٪ و٧٠٪ في قرى التجمّع.

ونشير إلى أن إتحاد بلديات الجومة قد قام بوضع خطة تلحظ المشاريع التالية:

- توسيع وتعبيد وإنارة الطريق الممتد من ضهر نصار حتى عكار العتيقة.
- حل مشكلة الصرف الصحي.

- تحسين الوضع الصحي والبيئي.
- تحسين الواقع الزراعي وتفعيل المؤسسات والهيئات الداعمة له.
- محاولة تفعيل السياحة البيئية.
- إحصاء وتنظيم الآثار المتواجدة في المنطقة بالتعاون مع مديرية الآثار.
- متابعة مشاريع مجلس الإنماء والإعمار.

كما باشر الإتحاد بتحقيق بعض المشاريع المتعلقة بالصحة، البيئة والطرقات وتبقى المشاريع الأخرى بإنتظار ظروف وامكانيات ملائمة.

١١. المشاريع المنفذة في المنطقة

في فترة الستينات وتحديداً أثناء الحكم الشهابي، تم تنفيذ عدة مشاريع في المنطقة ساهمت بتحقيق فترة إزدهار وتحسن لعدد من القرى. من هذه المشاريع، بناء مدارس ومشاريع لدعم الزراعة من خلال المشروع الأخضر. غير إن هذه المشاريع لم تستكمل في مختلف القرى ولم تشكل فرص تنمية طويلة الأمد.

بالإضافة إلى الجمعيات والمؤسسات المحلية الناشطة في الجومة، جذبت المنطقة الكثير من المؤسسات الأهلية خلال الحرب وبعدها. وتركز عمل هذه الجمعيات في بعض القرى دون سواها لعدة أسباب منها: جهوزية القرية واستعدادها للعمل والمشاركة عبر اللجان والهيئات المحلية، وجود مراكز سلطة في بعض القرى، توفر مورد بشري او كفاءة حرفية محددة وكبر القرى وارتفاع عدد سكانها.

منذ العام ١٩٩٠ حتى الآن، تم تنفيذ حوالي ١٦ مشروعاً في ٦ قرى (٨ مشاريع منها في عكار العتيقة تم تنفيذها من قبل جمعية الشبان المسيحية). (ملحق ٧: رقم المؤسسات الفاعلة في المنطقة وطرق المساهمة المقدرة لها في المشاريع)

عملت هذه المؤسسات بشكل أساسي في قطاعات الزراعة (٧ مشاريع)، البنى التحتية (مشروعان)، البيئة (٣ مشاريع)، المشاريع الشبابية (مخيمات وورش عمل صيفية) والنساء (٣ مشاريع).

حالياً، تشهد عكار بشكل عام والجومة بشكل خاص، توافد الكثير من المنظمات العالمية للسعي إلى تحسين الأوضاع المعيشية في المنطقة في مجالات الصحة ومكافحة الفقر والتنمية المتوازنة وتفعيل العمل البلدي والجمعيات المحلية.

كما تُجرى دراسة شاملة لمنطقة الجومة بالتنسيق بين جهات متعددة وعاملة في المنطقة (مؤسسة فارس، UNDP، مجلس الإنماء والإعمار، إتحاد بلديات الجومة وجامعة البلمند). تشمل الدراسة إجراء مسح إجتماعي واقتصادي لعيّنة مؤلفة من ٤٩٠٠ أسرة مقيمة تتوزع في ١٨ بلدة. تهدف هذه الدراسة المتوقع إنجازها نهاية العام الحالي، إلى تحديد الموارد والحاجات التنموية وايجاد نظام معلوماتي شامل عن المنطقة لتسهيل العمل البلدي والتنموي والإداري. سيلي الدراسة برنامجاً يهدف إلى تعزيز وتدريب الهيئات المحلية والبلدية والتعاونيات، لتمكينهم من تصميم المشاريع التنموية التي يطلب أن تنفذ خلال السنوات الست المقبلة، بدعم من الجهات التي تقوم بالدراسة. يشكل هذا البرنامج فرصة أساسية لإستثمار الخطة التنموية وتأمين الإطار التقني والمتخصص لمتابعة وانجاح المشاريع.

١٢. حلبا والروابط بالجومة

تشكل حلبا مركز القضاء ومستقبلاً مركز المحافظة: تتمتع بالموقع الوسطي لمنطقة عكار، وهي بالتالي المعبر و«المحطة» التي يقصدها الآلاف الوافدون صباحاً والمارّون بعد الظهر.

تُقصد حلبا لإحتوائها على المرافق الحيوية التي يحتاجها المواطن: الدوائر الرسمية، المراكز الطبية والمستشفيات، المدارس والمهنيات، المصارف والمحلات التجارية، محلات الصيانة وبازار المواشي. وتشكل حالياً الممر الأساسي الذي يستقبل المتنقلين من الجومة واليها.

تشكو حلبا بشكل أساسي من مشاكل البطالة والتلوث البيئي والبناء العشوائي غير المرخص الذي يشوه المنطقة. كما أنها تفتقد إلى المساحات الخضراء والأشجار بالرغم من أنها تقع وسط منطقة زراعية.

تجذب حلبا مواطنين من الجرد للسكن فيها (خاصة في منطقة السهل التابعة لها) بحثاً عن العمل وعن المناخ المعتدل لهم ولمواشيهم.

تعاني هذه الفئات من النقص في الإندماج الإجتماعي والثقافي في المنطقة شأنها شأن جميع سكان الضواحي الفقيرة. يُضاف إلى ذلك، الإزدحام والضوضاء المسيطرين في وسط البلدة وانتشار محلات صيانة السيارات فيها. كل ذلك، يشكل حافزاً للأهالي للإنتقال إلى مناطق سكنية بدأت تتكون على الهضبة الشرقية لحلبا بإتجاه الجومة (حسب آراء أعضاء المجلس البلدي).

بإعلان عكار محافظة، يتوقع خلق فرص عمل جديدة في جميع الدوائر الرسمية التي سوف تستحدث فيها.

تنتظر حلبا رصد الأموال للمشاريع التي أقرت في مجلس الإنماء والإعمار، خاصة بما يتعلق بتأهيل شبكات مياه الصرف الصحي وحماية نهر العويك من التلوث.

كما أُقِرَّ مشروع تنفيذ مهنية رسمية كبيرة في حلبا من قبل مجلس الإنماء والإعمار ولزم بقيمة مليون واربعماية ألف دولار.

القسم الثاني

تحليل المنطقة

١. إشكاليات المنطقة

قبل صياغة خطة تنموية لمنطقة الجومة، لا بد من تحديد الإشكاليات التي تعوق تطور المنطقة ونموها.

١ ـ ١ سوء وضع البنى التحتية ونقص الخدمات الأساسية للأهالي

تتمثل أبرز مشاكل البنى التحتية بالتالي: سوء حالة الطرقات الرئيسية والفرعية في القرى، إفتقار كثير من القرى إلى شبكة مياه شفة بحالة جيدة تشمل جميع البيوت، النقص في الطرقات الزراعية، عدم وجود شبكة صرف صحي وانقطاع التيار الكهربائي دون توفر البدائل في بعض القرى. تشكل هذه الخدمات في وضعها الحالي عائقاً أساسياً أمام تحسين نوعية حياة السكان كما تعوق تطور عدة قطاعات لا سيما الزراعة والنشاطات الإقتصادية الأخرى بما فيها السياحة. يشكل عدم معالجة أوضاع البنى التحتية والخدمات سبباً إضافياً لنزوح السكان او هجرتهم، كما يؤدي إلى تخفيض حركة الزائرين إليها وبالتالي إمكانية تنشيط الحركة السياحية والقدرة على إستقطاب الزائرين.

١ ـ ٢ فقدان المنطقة فرص العمل وتوليد الدخل في النشاط الإقتصادي المحلي

أفقد إغلاق باب التوظيف في القطاعين العسكري والرسمي شريحة كبيرة من السكان باباً للتوظيف لطالما كان رئيسياً في المنطقة إلى جانب تراجع القطاع الزراعي وتدني مستوى دخل العاملين فيه وتراجع عدد المستفيدين منه، الأمر الذي انعكس إرتفاعاً ملحوظاً للبطالة في صفوف الشباب.

من ناحية أخرى، تفتقد المنطقة لفرص عمل تسمح بإنخراط النساء والشباب بالنشاط الإقتصادي فيها كما يصعب العمل خارج المنطقة بالنظر إلى بعدها عن أماكن توفر فرص العمل وارتفاع كلفة المواصلات. ويشكل المستوى التعليمي المتدني للقوى العاملة حاجزاً أساسياً أمام قدرتهم على مواكبة متطلبات سوق العمل ولا سيما التطور التكنولوجي والمعلوماتية.

من هنا، تطرح إشكالية الدور الإقتصادي الحالي لمنطقة الجومة والسبل التي تساهم في خلق حركة إقتصادية تؤمن مستوى مقبولاً للمعيشة وتحول دون نزوح السكان من جهة وتستقطب المستثمرين خاصة من المغتربين والنازحين منها من جهة ثانية. في هذا الإطار، لا بد من الإشارة إلى أهمية مساهمة المرأة في النشاط الإقتصادي للمنطقة من خلال إستثمار مهاراتها ومعارفها للقيام بمشاريع إنتاجية في مجال المونة البيتية والحرف التقليدية.

١ ـ ٣ تراجع التحصيل العلمي لدى الأولاد والشباب لمرحلة ما بعد المتوسط

لا يعكس عدد المدارس المرتفع نسبياً في قرى التجمّع بالنسبة إلى باقي مناطق عكار إرتفاعاً في التحصيل العلمي لدى الاولاد والشباب لمرحلة ما بعد المتوسط بل على العكس تدل المؤشرات إلى تزايد في نسبة التأخر والتسرب

المدرسين. ومرد ذلك إلى الكلفة المرتفعة للتعليم لا سيما للعائلات المتعددة الأولاد، إلى جانب إضطرار الشباب والأولاد للعمل المبكر لزيادة دخل الأسرة وعدم قدرة الأهل على متابعة ودعم أولادهم دراسياً.

يهدد هذا الواقع التعليمي بحرمان الشباب من الفرص الكافية للمنافسة للدخول إلى سوق العمل الذي يتطلب مهارات وتكوين أكاديمي ملائم وامتلاك لغات أجنبية.

١ ـ ٤ التلوث البيئي وهدر الموارد الطبيعية للمنطقة

ينتج التلوث بشكل أساسي عن تفريغ المياه المبتذلة بشكل عشوائي في الأنهر والوديان والسواقي مما يلحق أضراراً بيئية مختلفة خاصة بالإنتاج الزراعي ويهدد الصحة العامة.

كما تنتشر الكسارات بشكل غير منتظم مما يؤدي إلى تشويه التلال والمواقع الطبيعية.

من ناحية ثانية، تهدر طرق الري البدائية كميات كبيرة من المياه وتحول دون إعطاء العناية اللازمة للإستفادة من المياه السطحية من خلال تخزينها في فصلي الشتاء والربيع.

أما منطقة القموعة التي تتمتع بقيمة طبيعية وبيئية فريدة، فما تزال عرضة للتعدي عليها رغم صدور قوانين تقضي برفع التعديات عنها وبإعلانها محمية طبيعية.

تعتبر هذه المشاكل عاملاً مهدداً لفرص إستفادة المنطقة من مواردها البيئية والطبيعية.

٢. إمكانيات المنطقة، طاقاتها ومكامن قوتها

يشير تحليل خصائص المنطقة إلى إمكانيات وطاقات تشكل عناصر قوة ونقاط إرتكاز لأية خطة تنموية. أبرز هذه الامكانات:

- مناخ متنوع ومعتدل يسمح بقيام مشاريع متعددة على إمتداد فصول السنة.
- مقومات زراعية تتمتع بها معظم قرى الجومة (تربة خصبة، أراضي زراعية ومياه) تصلح لأنواع مختلفة من الزراعات.
- غنى في الموارد الطبيعية من آبار وينابيع وثروة حرجية وتنوع بيولوجي ووجود محميات طبيعية ومغاور واثار.
- حركة وتفاعل سكاني ناشط على مدار السنة في أكثر من نصف قرى الجومة وهذا مشجع للقيام بمشاريع متنوعة في مختلف الفصول.
- مجتمع متنوع طائفياً، مترابط ومتقبل للإختلاف. حافظ على طابعه التقليدي والقروي وما زال يمارس عادات وتقاليد تعزز التضامن والعلاقات الإجتماعية ولا سيما في المواسم والمناسبات.
- علاقة لا تزال قائمة مع المنطقة واهلها المهاجرين والنازحين حيث يعود قسم من النازحين في فصل الصيف ويستمر المهاجرون بإرسال موارد مالية إلى أهلهم.
- وجود محميات وابرزها محمية القموعة التي تقع ضمن المنطقة المقترح تصنيفها في المخطط التوجيهي الوطني العام منتزهاً طبيعياً.

٣. محاور التنمية في الجومة واطارها العام

تسعى الخطة المبسطة للتنمية المحلية إلى تحسين الأوضاع المعيشية والإقتصادية لأهل الجومة عبر تثمير مواردها الطبيعية والإقتصادية والبشرية

(ملحق رقم ٨: محاور التنمية). تشير إمكانيات المنطقة واشكالياتها إلى الملاحظات التالية:

- يمثل تدعيم القطاع الزراعي واعادة مكانته كمورد أساسي لأهل المنطقة أهمية بارزة كونه ركيزة إقتصاد الجومة ويطال جميع قرى التجمّع ومختلف فئاته الإجتماعية وما زال يستحوذ لغاية اليوم على إهتمام الكثير من السكان الذين لم يهملوا أرضهم. كما إنه يتميز بتنوع منتوجاته الزراعية وتوفر المساحات في أكثر من نصف القرى. كما تساهم نسبة الاراضي المبنية المنخفضة (٩٪) في ترسيخ النشاطات الزراعية.

  على مستوى آخر، يستحوذ هذا القطاع على الصعيد الوطني على إهتمام متزايد يتمثل بالخطة الخماسية لوزارة الزراعة التي تدعمها منظمات دولية، وتطال هذه الخطة عناصر أساسية لتطوير القطاع بما فيه البنى التحتية، تحسين نوعية الإنتاج وتخفيض كلفته، الإرشاد والتوجيه ودعم التنمية الريفية. تجدر الإشارة إلى إمكانية زيادة الصادرات الزراعية خاصة الفاكهة، من لوزيات وتفاحيات.

- تتمتع منطقة الجومة بموارد غنية ومتنوعة وبمناطق طبيعية مميزة محمية وغير محمية، وبغطاء نباتي وتنوع بيولوجي. كما يشكل طابعها التقليدي والقروي عامل جذب إضافي لها. في سياق حماية التراث الطبيعي ودمجه في عملية التنمية الإقتصادية، يقترح المخطط التوجيهي الوطني العام خلق منتزه واحد في الشمال يكون ضمن «سهل» القموعة. تشكل هذه العناصر مجتمعة مقومات لتأسيس سياحة بيئية ولتطوير الإصطياف، لأهاليها النازحين خاصة. تجدر الإشارة إلى إن إنتشار أهل الجومة في مناطق مختلفة داخل الأراضي اللبنانية وخارجها وعلاقتهم المستمرة مع قراهم واهلهم يشكل فرصة يمكن إستغلالها من خلال توفير الظروف المؤاتية لزيادة فترات إقامتهم في قراهم وزايدة الوافدين من معارفهم واصدقائهم.

- يقتصر النشاط الصناعي في الجومة على الصناعات اليدوية الخفيفة. تتمثل الموارد المتوافرة في المنطقة والقابلة للتصنيع بالمنتوجات الزراعية. ففي الواقع الحالي للمنطقة، من الأجدى في مرحلة أولى التركيز على الصناعات الزراعية الخفيفة والمتوسطة خاصة إن المقومات التي تشجع قيام صناعات ثقيلة غير متوافرة في المنطقة. لا سيما إن القطاع الصناعي يحتاج إلى إستثمارات ضخمة والى بنى تحتية وشبكة مواصلات تسهل وصول البضائع وتوزيعها وتصديرها إلى الخارج. فبعد الجومة عن العاصمة وسوء شبكة طرقاتها وضعف اليد العاملة المتخصصة تقنياً كلها عوامل لا تساعد على قيام مشاريع صناعية ضخمة في المرحلة الحالية تؤمن فرص عمل في المنطقة وتجعل من الصناعة دوراً محورياً لإنماء المنطقة. من شأن التوجه إلى الصناعات الخفيفة والمتوسطة في مرحلة أولى أن يمهد للإنتقال في مرحلة لاحقة إلى صناعات أكثر تطوراً واكثر ضخامة.

- أما التجارة، فتتمحور في مدينة حلبا التي تلعب دوراً بارزاً في الحركة التجارية نظراً لموقعها الوسطي في منطقة عكار وكونها مركز القضاء ومقراً لعدد من المرافق الحيوية والمؤسسات الرسمية. من ناحية أخرى، لا يشكل موقع القرى وبعدها عن طرق المواصلات الرئيسية حافزاً لقيام مشاريع تجارية تستقطب الناس.

فإنطلاقاً مما سبق، تقترح خطة التنمية لمنطقة الجومة إتجاهين أساسيين:

- **دعم قطاع الزراعة والتصنيع الزراعي.**
- **تنمية الإصطياف والسياحة.**

٣ ـ ١ دعم قطاع الزراعة والتصنيع الزراعي

ما زال يستحوذ قطاع الزراعة على نشاط وعمل الكثيرين من أهل الجومة (ملاكون واجراء، ضامنون ومشاركون) وان لم يكن نشاطهم الرئيسي حالياً، كونه يعاني من إرتفاع كلفة الإنتاج ومن مشاكل التسويق الداخلي والخارجي. من الممكن أن يستعيد هذا القطاع مكانته كمورد دخل مهم للناس في حال تم تحسين ظروفه واوضاعه وكذلك تطوير أنواع الزراعات فيه. (ملحق رقم ٩: العناصر التقاطعية التي يحتاجها الإنتاج الزراعي)

يمتلك أهل الجومة معارف متوارثة ومهارات زراعية متنوعة يمكن أن تطور وتدعم بتقنيات تخفف الكلفة وتدخل أصنافاً جديدة من الإنتاج كأنواع التفاح الجديدة والكستناء واللوز الصالح للتلبيس بالسكر وغيرها من الأصناف التي تشكل فرصاً جديدة للتسويق.

تتمتع المنطقة بظروف ملائمة، من حيث التنوع البيولوجي والمناخ وتوفر المياه ووجود كفاءة عند المزارعين يمكن إستثمارها في قطاع الزراعة من خلال التركيز على الإنتاج الصحي والطبيعي وذلك يترافق مع وعي متزايد بين فئات المستهلكين الراغبين بهذا النوع من الإنتاج الزراعي.

من ناحية أخرى، يمكنها أن تساهم دراسة تسويق وتحويل بعض المنتجات المتعثرة التي تتوفر بكميات كبيرة في الجومة مثل الزيتون، اللوز والكرمة بشكل سريع وفعال بتصريف الإنتاج وبالتالي بتحسين الأوضاع المعيشية لأهل المنطقة (هريسة اللوز او المرصبان، الزيتون والزيت مع المطيبات والأعشاب البرية...).

من هنا، يتكامل مع القطاع الزراعي نشاط يتلخص بالصناعات الحرفية والغذائية الصغيرة وهو يخلق، خاصة لنساء المنطقة، فرص عمل وامكانية

للإندماج بالحركة الإنتاجية في الجومة كما إنه يستخدم المهارات المتوارثة عند السكان وينظر في كيفية تطويرها وتحسينها. وتجدر الإشارة إلى إنه يُنتج في الجومة، أكثر من ١٥ صنفاً[١] في ١١ قرية.

يستدعي التحويل الزراعي تجميع وتوحيد الأصناف واقامة علامة تجارية تخضع لتنميط الإنتاج وتتبع مقاربة جودة شاملة للمنشآت الصغيرة المنتجة.

٣ ـ ٢ تنمية الإصطياف والسياحة

تتمتع المنطقة بموارد وامكانيات طبيعية تسمح لها بأن تكون منطقة مقصودة ليس من أهلها فقط، بل من السياح من داخل لبنان وخارجه أيضاً، وان تكون وجهة لمحبي السياحة البيئية. لا سيما إن القموعة التي تتضمن أشجاراً وغطاءً نباتياً متنوعاً، تشكل عامل جذب مهم إضافة إلى الأحراج والغابات في حال تم تأهيلها وتجهيزها لتستقبل المخيمات الكشفية والشبابية والعائلات لتمضية النهار في الطبيعة. تجدر الإشارة إلى إن المحميات الموجودة في المنطقة لم تأخذ الحجم الذي تستحق في الإستفادة من جمالها وزيارتها.

كما يمكن زيادة الوافدين إلى المنطقة من خلال عدة مشاريع، كالتوأمة مع بلديات أجنبية وتنظيم مهرجانات تراثية (الإستفادة من الأعياد التقليدية في جبرايل وبيت ملات) وخطة إعلام للترويج لمنطقة الجومة داخلياً وخارجياً.

يساهم النسيج الإجتماعي للمنطقة من خلال تنوعه وترابطه وتقبله للإختلاف إلى توفير الأجواء المؤاتية لإستقبال الزائرين والسياح. نشير في هذا الصدد إلى إن إزدياد حركة الوافدين للقرى سوف يرتد إيجاباً على الحركة

(١) البرغل، الكشك، المربيات، دبس الرمان، خل العنب وخل التفاح، الملبن، المقطرات، الكبيس، الأجبان والألبان، الخضار المجففة، العسل...

الإقتصادية والإجتماعية خاصة في القرى التي تبقى الحركة السكانية ناشطة فيها على مدار السنة.

بالعودة إلى تقسيم القرى المعتمد في وجهة إستعمال الأراضي، يلحظ ما يلي:

- **القرى الصغيرة ذات الكثافة العمرانية المرتفعة**: يمكن لهذه القرى أن تختار الحدّ من الخسائر الإضافية في الأراضي الزراعية لأسباب إقتصادية او جمالية، غير إن الأهم بالنسبة لها هو التركيز للإنخراط في إقتصاد القرى المجاورة لها (بيت ملات، بينو، عيات، عين يعقوب وبزبينا).

- **القرى ذات إلامكانيات الزراعية الكبيرة، أحراج قليلة وكثافة عمرانية متدنية**: هذه القرى مهيأة أن تقوي وتحسن نشاطاتها الزراعية وان تشارك بشكل فعال في نشاطات أخرى مختلفة كتصنيع المواد الغذائية على سبيل المثال.

كما يمكنها توسيع أراضيها الزراعية من خلال إستصلاح أراض مصنّفة زراعية دون أن تكون مستعملة زراعياً او مناطق ذات كثافة حرجية قليلة.

يقترح المخطط التوجيهي الوطني العام قريتي حلبا وبينو كقرى وصل، الأولى لسهل عكار والثانية لمنطقة عكار الوسطى. ويكمن دور قرى الوصل حسب هذا المخطط كونها مرشحة لأن تكون صلة الوصل ما بين المناطق الريفية والمناطق المحيطة بالمدن الرئيسية. وهو بالتالي يوصي بتنظيم هذه المدن والقرى وبالتقليل إلى حد ممكن من المنشآت والابنية ذات الأهداف التجارية او السكنية في المناطق الزراعية وبزيادة وصيانة الطرق الزراعية.

كما يمكن إنشاء محطات معالجة للمياه المبتذلة او مكبات للنفايات الصلبة او غيرها من المنشآت في هذه المناطق في حال إستحال وجود موقع آخر لها.

- **القرى ذات إلامكانيات الزراعية المتوسطة، أحراج متوسطة وكثافة عمرانية متدنية**: تستطيع بعض هذه القرى الإستفادة من الزراعة بينما يمكن للبعض الآخر الإستفادة من الثروة الحرجية لأنواع محددة من الزراعة وللسياحة البيئية.

تجدر الإشارة إلى إن أي تطور عمراني في هذه القرى على حساب المناطق الحرجية سوف يحدّ من إمكانيات وفرص السياحة البيئية.

يصنّف المخطط التوجيهي الوطني العام تلك القرى ضمن المناطق الريفية المختلطة حيث لا تشكل الزراعة النشاط الأساسي في إقتصادها وحيث يمكن بناء إنشاءات خارج المناطق السكنية، شرط أن تكون ضمن مشروع ذات أهداف تنموية، وحيث يتعهد صاحب المشروع بتمويل جميع منشآت البنى التحتية التي تخدم المشروع.

بما إن تاشع وعكار العتيقة (في الأحياء العالية منها) هما من القرى التي ترتفع عن سطح البحر نحو ١٩٠٠ م، أوصى المخطط التوجيهي الوطني العام بعدم السماح ببناء أي منشآت فيها، بإستثناء إمكانية زرع عواميد للكهرباء وابراج للإتصالات ومنشآت زراعية او عسكرية.

نشير في هذا السياق إلى إن معظم المساحات الحرجية تقع ضمن المشاعات وفي أراضي الأوقاف، لذلك فإن المحافظة عليها وايجاد السبل لصيانتها وتثميرها إقتصادياً من شأنه أن يشكل مورداً إقتصادياً إضافياً للسكان.

٤. الشروط المرافقة للخطة

تتلازم المحاور المقترحة للخطة التنموية بشروط من الضروري توفرها وابرزها:

٤ ـ ١ تحسين وتأهيل البنى التحتية

يشكل تحسين وتأمين بنى تحتية تتلاءم مع حاجات المنطقة وتوسعها العمراني والسكاني المستقبلي وتفعيل الخدمات العامة فيها، حاجة أولى وأساسية للمنطقة لنمو القطاعات الإقتصادية وتحسين الظروف البيئية والصحية والحياتية للناس.

فمشروع الصرف الصحي هو الحاجة الأكثر إلحاحاً لدى السكان (وفقاً لتعبيرهم) كونه مصدر تلوث للبيئة والزراعة.

يأتي في الدرجة الثانية ضرورة حسن إدارة واستخدام الموارد المائية المتوافرة في المنطقة وحمايتها من التلوث والهدر لتلبية حاجات السكان المنزلية ولري الأراضي الزراعية، وكذلك تأمين شبكة مياه داخلية لعدد من القرى (تاشع، الدورة، عيات، البرج وغيرها) حيث لا تتوفر فيها شبكات مياه داخلية.

أما الطرقات العامة والداخلية التي تشكو من الورش الدائمة والحفر وسوء التأهيل، فهي تحتاج إلى تأهيل لكي تخفف من معاناة السكان ومن الكلفة الإضافية لصيانة السيارات على كل المتنقلين من الجومة واليها وصولاً إلى طرابلس.

بالرغم من تميز المنطقة بنسبة عالية من الأراضي الزراعية المستصلحة إلا إنها تفتقد إلى الطرقات الزراعية، تجعل من أي تدخل على هذا المستوى فرصة لتسهيل عمل المزارعين واصحاب الأراضي وتخفيف الأعباء المالية عنهم.

٤ ـ ٢ بناء القدرات

تتقاطع المحاور التنموية مع محور أساسي هو بناء القدرات وتأهيل الجهاز البشري. ويتم التركيز على هذا الشق بشكل خاص نظراً لتفاقم الأزمة التعليمية التي تطال الأولاد في المراحل الأساسية من تعلمهم (المرحلة الابتدائية والمتوسطة) ولضرورة توفير جهاز بشري متعلم يجيد اللغات الأجنبية ومتنوع الإختصاصات لمواكبة مختلف الأنشطة الإقتصادية والسياحية التي تطرأ في المنطقة.

كما تُعلق أهمية كبرى على تحسين وتطوير المستوى التعليمي لشباب الجومة بهدف إعدادهم للدخول في سوق العمل بمهارات ومعارف تتناسب مع متطلباته.

يحتاج ذلك إلى دعم وتسهيل مواصلات نقل الطلاب من داخل القرى الى حلبا وطرابلس وتأمين التوجيه المهني وتفعيل برامج النوادي والجمعيات في الدعم المدرسي والدورات التدريبية للشباب.

إضافة إلى ذلك، هناك عوامل تساهم بتسهيل الوصول إلى النتائج الإيجابية المرتقبة من الخطة:

- **إعتماد مقاربة توافقية بين المجالس البلدية** من أجل توزيع الأدوار واختيار المشاريع طبقاً لمعايير موضوعية تراعي سبل إنجاح المشروع وعدد المستفيدين منه والموقع الانسب لتنفيذه. . . .
- **تدعيم التوافق والتكامل** بين القرى وعدم تهميش أحدها للمحافظة على التناغم والتوازن بينها.
- **تشجيع الإستثمار** عبر مسح جميع الأراضي وحل المشاكل العقارية العالقة.

- **تعزيز ثقة المستهلكين والزائرين بالمنطقة وبإنتاجها**: عبر إقامة علامة تجارية موحدة تخضع المؤسسات المنتجة إلى مقاربة جودة شاملة تمكنها من إرضاء جميع المستهلكين، وتؤمن إستمراريتها.
- **الحفاظ على الموارد الطبيعية** عبر تطويرها والحد من خطر تلوث البيئة والمياه والحرائق التي تطال الغابات والتشويه التي تحدثه الكسارات.

يبقى من المهم الإستفادة من نتائج الدراسة (GIS، نظام المعلومات الجغرافية) التي تجريها الجهات الخمس التي سبقت الإشارة اليها لمنطقة الجومة، والتي يفترض أن تصدر نتائجها في نهاية السنة الحالية، من قبل البلديات للتزود بالمعلومات الدقيقة عن القرى.

٥. موقع ودور القرى في محاور التنمية

برزت أثناء عرض خصائص المنطقة نقاط تلاقي ونقاط إختلاف وتمايُز بين القرى، من حيث النواحي الإجتماعية والإقتصادية والثقافية. من المهم مراعاة هذه النقاط عند وضع الخطة قيد التنفيذ.

كما برزت قرى محورية يمكنها إستقطاب العديد من المشاريع ويتوفر فيها العنصر البشري المقيم والموارد الطبيعية والإنتاجية والجو المناسب للتفاعل والإنفتاح وهي على سبيل المثال: بزبينا، عكار العتيقة، رحبة، بينو، العيون، عين يعقوب وتكريت

وهناك قرى كبيرة كعكار العتيقة والدورة وغيرها تشهد كثافة سكانية وتحتوي على موارد طبيعية غنية.

وتتميز حلبا عن منطقة الجومة وقراها إذ إنها مركز المحافظة وهي تلعب دوراً مهماً لكل مناطق عكار. تعتبر صلة الوصل بين الجومة وطرابلس وباقي

المناطق اللبنانية، وبالتالي تحتل دوراً محورياً بالنسبة لتنظيم وتسهيل النقل وفتح أسواقها لإنتاج الجومة الذي يُسَوق محلياً (خاصة المواشي ومنتجاتها).

من شأن إقامة مشاريع مشتركة بين هذه القرى والبلدات تعزيز موقع ودور وميزات كل بلدة منها، فتتكامل فيما بينها ومع المحيط.

المراجع

- يواكيم الحاج، «عكار في التاريخ ـ أضواء على الماضي» ـ ١٩٩٩.
- محمد خالد الزعبي، «تاريخ عكار الإسلامي والسياسي والحضاري عبر العصور»، ١٩٩٧.
- فرج زخور، «تاريخ عكار السياسي والإداري والإقتصادي والإجتماعي»، ٢٠٠٠.
- ميشال حلاق، «عكار الكنوز المنسية»، ٢٠٠٠.
- «خارطة الأحوال المعيشية في لبنان»، وزارة الشؤون الإجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عام ١٩٩٧.
- أديب نعمة، «عكار حكاية حرمان»، وزارة الشؤون الإجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- «الخصائص السكانية والواقع الإقتصادي والإجتماعي لأقضية لبنان»، وزارة الشؤون الإجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة، ٢٠٠١.
- «الأندية والإنماء»، دراسة ميدانية في قضاء عكار (إعداد الطالب إميل عبود) الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الإجتماعية، الفرع الثالث، ١٩٩٣ ـ ١٩٩٤.
- «دراسة حول مهام البلديات التنموية في منطقة الجومة، حدود ومعوقات»، (إعداد الطالبة تغريد راضي)، الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الإجتماعية، الفرع الثالث.

ملاحق

ملحق رقم ١. تضاريس المنطقة ٦٥

ملحق رقم ٢. صورة جوية للمنطقة مأخوذة من جهة الغرب بأبعادها الثلاثة ٦٦

ملحق رقم ٣. وجهة إستعمال الأراضي ٦٧

ملحق رقم ٤. الإرتفاعات واستعمال الأراضي ٦٨

ملحق رقم ٥. حدود القرى، شبكة الطرق وتوزع السكان ٧٠

ملحق رقم ٦. المؤسسات الفاعلة في المنطقة وطرق المساهمة المقدرة لها في المشاريع ومعايير إختيار مواقع محاور التنمية ٧٢

ملحق رقم ٧. تحليل خصائص القطاعات في المنطقة ٧٥

ملحق رقم ٨. محاور التنمية ٧٨

ملحق رقم ٩. العناصر التقاطعية الضرورية للإنتاج الزراعي ٧٩

ملاحق

ملحق رقم ١. تضاريس المنطقة ٦٥

ملحق رقم ٢. صورة جوية للمنطقة مأخوذة من جهة الغرب بأبعادها الثلاثة ٦٦

ملحق رقم ٣. وجهة إستعمال الأراضي ٦٧

ملحق رقم ٤. الإرتفاعات واستعمال الأراضي ٦٨

ملحق رقم ٥. حدود القرى، شبكة الطرق وتوزع السكان ٧٠

ملحق رقم ٦. المؤسسات الفاعلة في المنطقة وطرق المساهمة المقدرة لها في المشاريع ومعايير إختيار مواقع محاور التنمية ٧٢

ملحق رقم ٧. تحليل خصائص القطاعات في المنطقة ٧٥

ملحق رقم ٨. محاور التنمية ٧٨

ملحق رقم ٩. العناصر التقاطعية الضرورية للإنتاج الزراعي ٧٩

ملحق رقم ١. تضاريس المنطقة

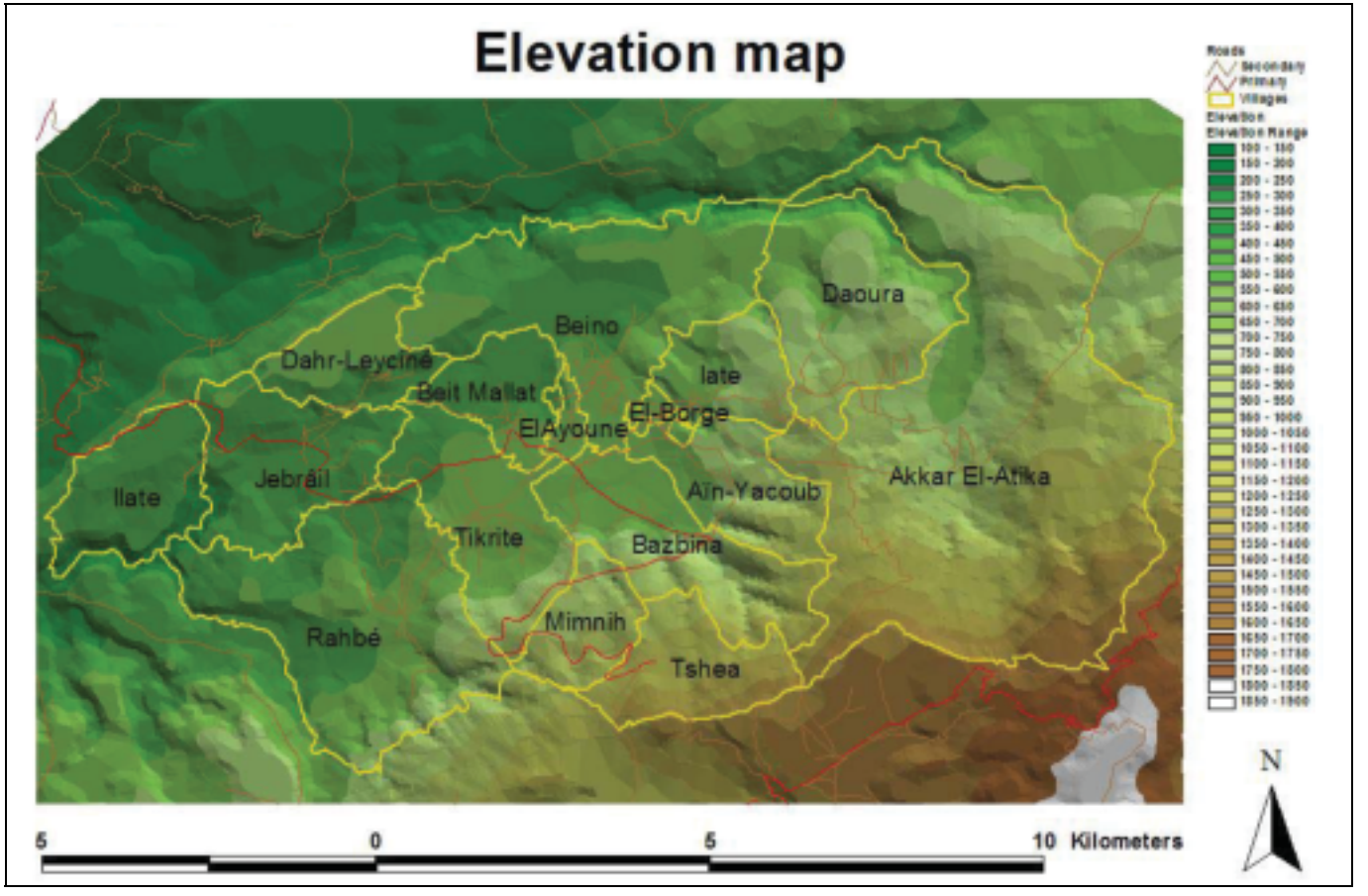

ملحق رقم ٢. صورة جوية للمنطقة مأخوذة من جهة الغرب بأبعادها الثلاثة

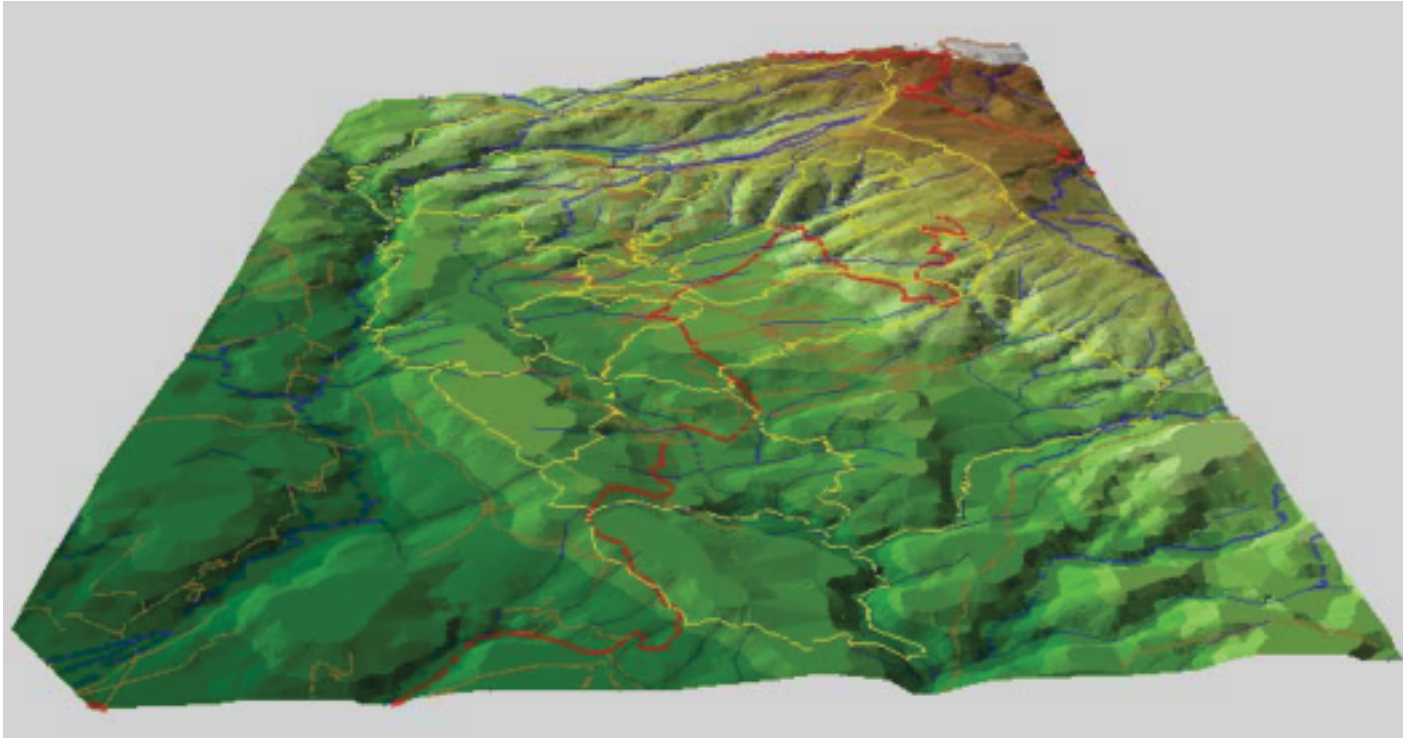

ملحق رقم ٣. وجهة إستعمال الأراضي

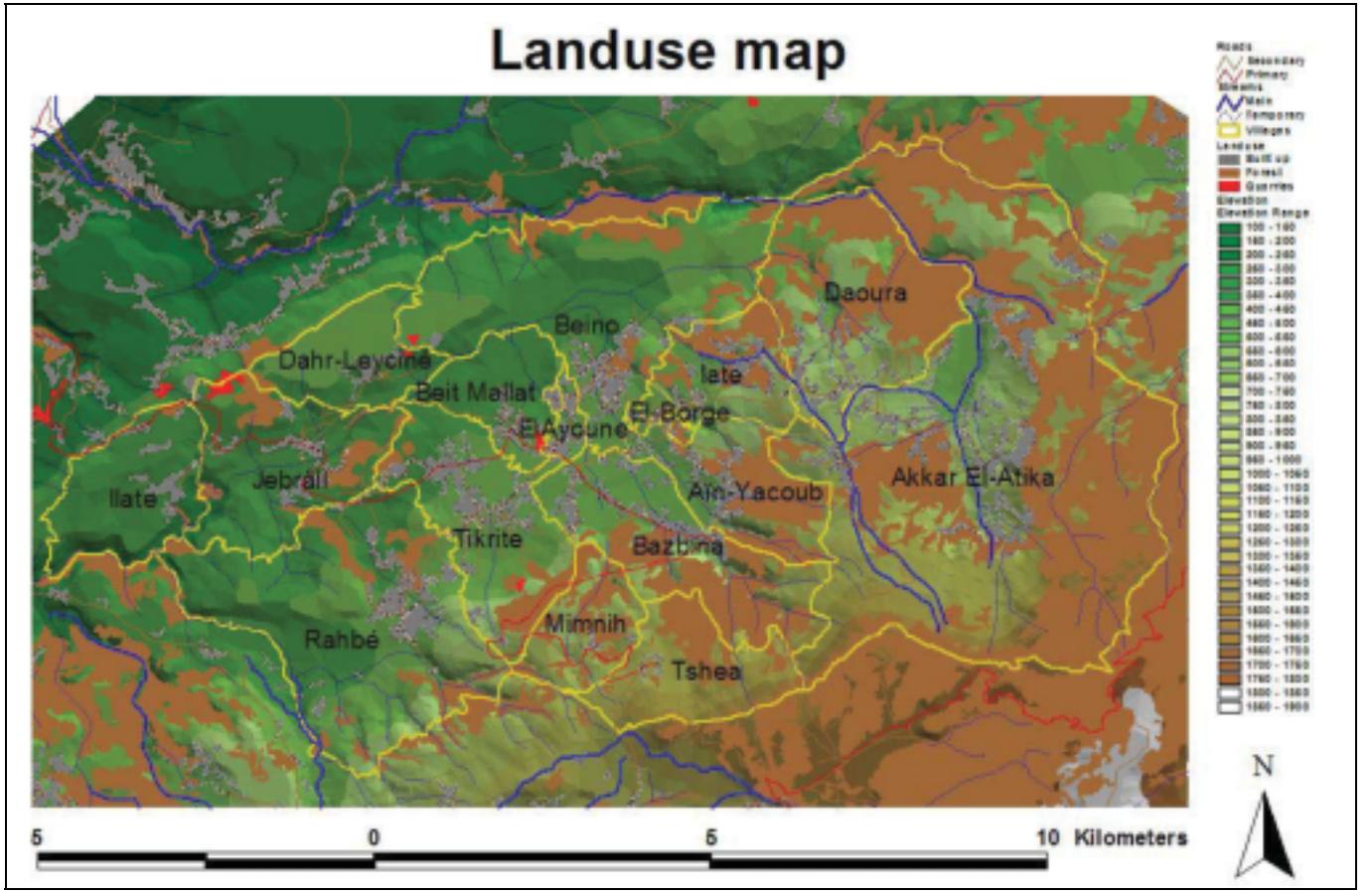

ملحق رقم ٤. الإرتفاعات واستعمال الأراضي

Preparation of Municipal Action Projects in a Framework of Local Development

OMSAR

Elevation

Village	Altitude	
	Minimum altitude (m)	Maximum altitude (m)
Ain-Yacoub	600	1100
Akkar El-Atika	400	1600
Bazbina	600	1300
Beino	300	700
Beit Mallat	450	550
Chakdouf	650	700
Dahr-Leycine	450	550
Daoura	400	900
El Ayoune	500	550
El-Borge	550	600
Iate	600	850
Ilate	300	500
Jebrail	350	550
Mimnih	750	1100
Rahbe	350	900
Tel et Chattaha	500	550
Tikrite	450	900
Tshea	950	1450

تابع ملحق رقم ٤. الإرتفاعات واستعمال الأراضي

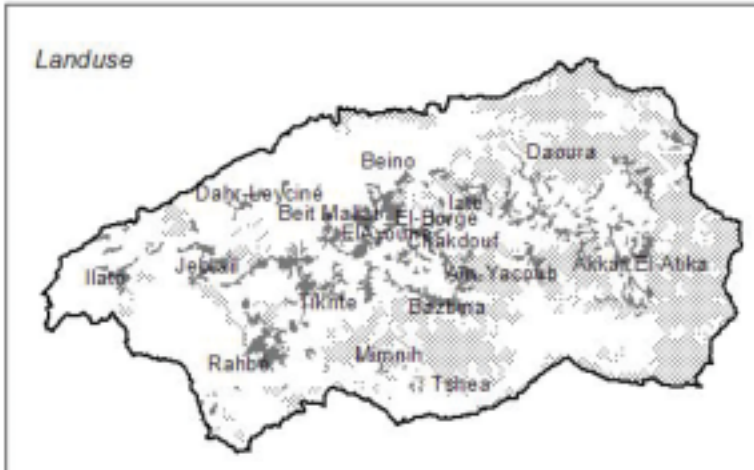

Principal Landuse	
Village	Principal Landuse
Ain-Yacoub	Agriculture
Akkar El-Atika	Forest
Bazbina	Agriculture
Beino	Agriculture
Beit Mallat	Agriculture
Chakdouf	Forest
Dahr-Leycine	Agriculture
Daoura	Forest
El Ayoune	Agriculture
El-Borge	Agriculture
Iate	Agriculture
Ilate	Agriculture
Jebrail	Agriculture
Mimnih	Agriculture
Rahbe	Agriculture
Tel et Chattaha	Built up
Tikrite	Agriculture
Tshea	Agriculture

ملحق رقم ٥. حدود القرى، شبكة الطرق وتوزع السكان

Preparation of Municipal Action Projects in a Framework of Local Development

OMSAR

Village Boundaries

Area of Villages	
Village	Area (km2)
Ain-Yacoub	3.76
Akkar El-Atika	28.14
Bazbina	5.92
Beino	9.61
Beit Mallat	2.66
Chakdouf	0.09
Dahr-Leycine	3.03
Daoura	7.01
El Ayoune	0.51
El-Borge	0.25
Iate	2.78
Ilate	4.01
Jebrail	5.53
Mimnih	2.52
Rahbe	11.50
Tel et Chattaha	0.08
Tikrite	5.64
Tshea	3.78
Total	96.82

تابع ملحق رقم ٥. حدود القرى، شبكة الطرق وتوزع السكان

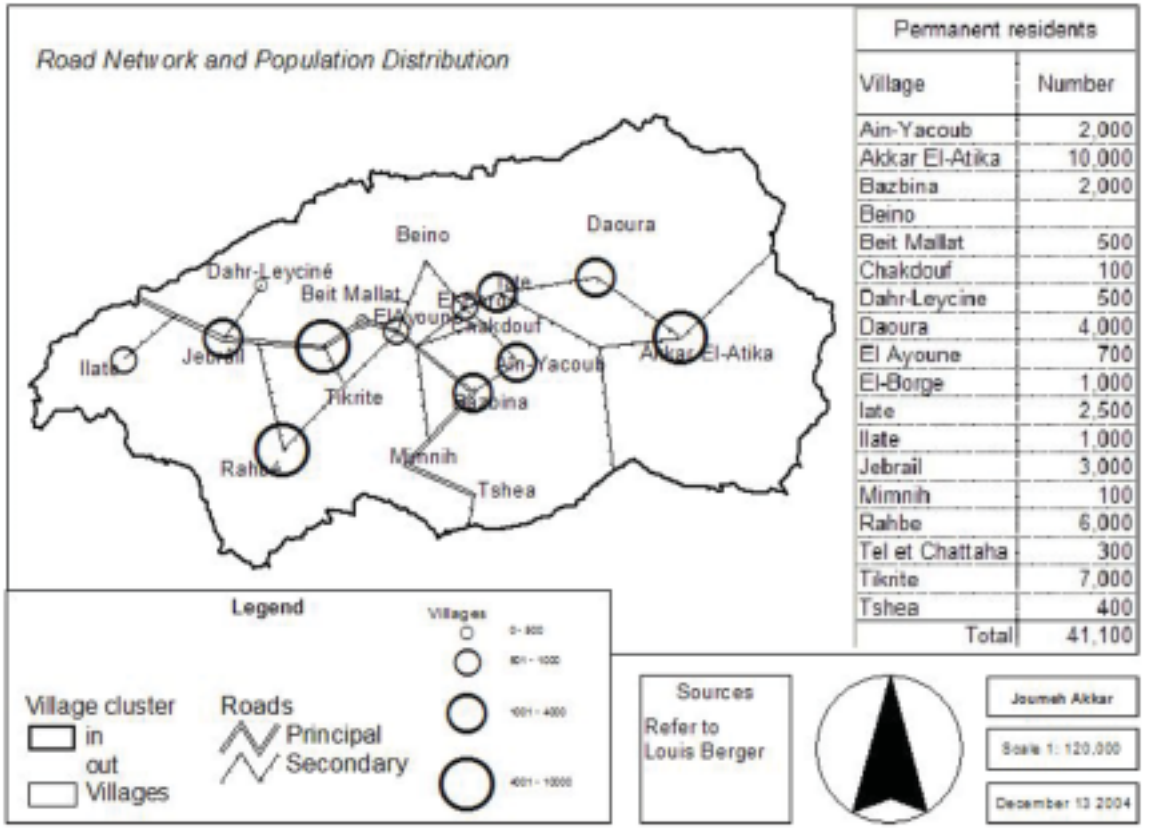

Permanent residents	
Village	Number
Ain-Yacoub	2,000
Akkar El-Atika	10,000
Bazbina	2,000
Beino	
Beit Mallat	500
Chakdouf	100
Dahr-Leycine	500
Daoura	4,000
El Ayoune	700
El-Borge	1,000
Iate	2,500
Ilate	1,000
Jebrail	3,000
Mimnih	100
Rahbe	6,000
Tel et Chattaha	300
Tikrite	7,000
Tshea	400
Total	41,100

ملحق رقم ٦. المؤسسات الفاعلة في المنطقة
وطرق المساهمة المقدرة لها في المشاريع

المساهمة الجهة	النوع	القدرة المالية	القدرة التقنية	القدرة العملية	القدرة على التنسيق
القطاع الرسمي (وزارات ودوائر)	ـ وزارة الموارد المائية والكهربائية	+	+	ـ	ـ
	ـ وزارة الزراعة	ـ	+	ـ	ـ
	ـ وزارة الشؤون الإجتماعية	ـ	+ ـ	+	+
	ـ وزارة التربية	ـ	+ ـ	+	ـ
	ـ مجلس الإنماء والإعمار	+	+	+	+
الهيئات المحلية	ـ البلدية	ـ	ـ	+	+
	ـ التعاونيات الزراعية	ـ	ـ	+	+
	ـ الجمعيات	ـ	ـ	+	+
	ـ النوادي	ـ	ـ	+	+
المنظمات الدولية	ـ UNDP	+	+	ـ	+
	ـ ESCWA	+	+	ـ	+
	ـ OMS	+	+	ـ	+
	ـ FAO	+	+	ـ	+

تابع ملحق رقم ٦

المساهمة / الجهة	النوع	القدرة المالية	القدرة التقنية	القدرة العملية	القدرة على التنسيق
القطاع الأهلي	ـ مؤسسة فارس	+	+	+	+
	ـ جمعية الشبان المسيحية	+	+	+	+
	ـ الحركة الإجتماعية	ـ	+	+	+
	ـ الحرفي اللبناني	ـ	+	+	+
	ـ النجدة الشعبية	ـ	+	+	+
	ـ الحركة الأرثوذكسية	ـ	+	+	ـ
	ـ المقاصد الإسلامية	ـ	+	+	ـ
القطاع الخاص	ـ مصارف	+	+	ـ	ـ
	ـ شركات	+	+	ـ	ـ
	ـ مستثمرين	+	+	ـ	ـ
الأفراد	ـ متمولين	+	ـ	ـ	ـ
	ـ سياسيين	+	ـ	ـ	ـ
	ـ خبراء واخصائيين	ـ	+	ـ	+
	ـ ناشطين واجتماعيين	ـ	+ ـ	+	+

عند تحديد مواقع المشاريع، لا بد من أخذ المعايير التالية بعين الاعتبار وهي طبعاً معبرة بنسب مختلفة من محور لآخر.

المعيار / المحاور	نسبة المقيمين المرتفعة	الوضع الإجتماعي الملّح	المواقع الطبيعية والبيئية	نسبة النازحين والمهاجرين المرتفعة	الوضع الثقافي والإنفتاح	المرأة	توفر المهارات والموارد البشرية
البنى التحتية	+	+	+	-	-	-	-
الزراعة	+	+	-	-	-	+	+
التحويل الزراعي	+	+	-	-	-	+	+
الإصطياف	-	-	+	+	-	+	-
السياحة	-	-	+	+	+	+	+

ملحق رقم ٧. تحليل خصائص القطاعات في المنطقة (SWOT)

١. تحليل الموارد والأوضاع الإقتصادية

نقاط القوة	نقاط الضعف
ـ الموارد البشرية الشابة والناشطة. ـ الإرث المهني وخبرة أهل المنطقة بالزراعة والتحويل الزراعي. ـ علاقة الناس المتينة بأرضهم. ـ توافد الناس على القرى. ـ وجود أنواع مهن مختلفة وتكامل القرى فيها. ـ تنوع الزراعات والمنتجات. ـ الغنى الطبيعي للمنطقة ومواردها الغنية. ـ وجود وانشاء التعاونيات الزراعية حتى السنوات الأخيرة. ـ الموارد المالية من الإغتراب.	ـ تدني المستوى العلمي عند الفئات الناشطة. ـ إغلاق الوظيفة الرسمية في وجه الشباب. ـ عدم توفر الأطباء البيطريين في المنطقة. ـ غياب بالتوعية والإرشاد الزراعي. ـ ضعف البنى التحتية وتأثيرها على الزراعة والبيئة. ـ إنخفاض القدرة التنافسية لزراعات المنطقة وتدني النوعية. ـ إرتفاع كلفة الإنتاج. ـ إستغلال المزارعين عبر الوسطاء الذين يشترون المحاصيل بأسعار متدنية. ـ تفكك الملكيات الكبيرة وارتفاع الكلفة الزراعية بالنسبة لكمية الإنتاج. ـ تراجع موازنة وزارة الزراعة وعدم تمكن العاملين فيها من التواصل مع القرى والمزارعين.
الفرص	**مكامن الخطر**
ـ القدرة الإنتاجية لنساء المنطقة. ـ الإتجاه المتزايد على الزراعات العضوية والصحية. ـ حركات أهلية تشجع التجارة العادلة والصناعة اليدوية التي تفيد المنتج مباشرة والتضامن العالمي مع البيئات الفقيرة. ـ إستعداد أهل الجومة لخوض تجارب إنتاجية جديدة.	ـ البطالة المتزايدة خاصة عند الشباب. ـ الإتجاه المتزايد للعمل خارج المنطقة نتيجة عدم وجود فرص عمل فيها وتفريغ القرى من الشباب ـ عدم مواكبة التطور التكنولوجي والمهني وحاجات الأسواق. ـ تراجع الأحوال المعيشية للأهالي وتفاقم الأزمة الإقتصادية.

الفرص	مكامن الخطر
ـ وجود أسواق عربية خاصة للتفاح والعنب والمشمش. ـ إمكانية توعية وارشاد المزارعين على تقنيات واصناف جديدة تنافسية بدعم من البلديات وخبراء من وزارة الزراعة (قسم الإرشاد والتوجيه). ـ توافد الزوار واهل المنطقة وامكانية تشجيعهم لمنتجات المنطقة. ـ المواقع الأثرية والسياحية في المنطقة بوجود القموعة خاصة. ـ الإمتداد الإقتصادي الكبير للمنطقة (طرابلس، بيروت، وحمص...).	ـ إهمال الغابات والأحراج وخطر الحرائق عليها وخطر رعي الماعز. ـ إتكال بعض القرى على محصول زراعي واحد. ـ الإرشاد الزراعي من الشركات الخاصة لأهداف تجارية وتسويق الأسمدة واستغلال المزارعين.

٢. تحليل الخصائص البيئية

نقاط القوة	نقاط الضعف
ـ البلديات متحمسة لخلق محميات. ـ وجود منطقة نادرة ذات أشجار عالية كالقموعة.	ـ الإستخراج المفرط للمياه الجوفية. ـ بقع حرجية في منطقة القموعة. ـ عدم وجود محطات لمعالجة المياه المبتذلة. ـ عدم وجود جمع ومعالجة للنفايات موحدة.
الفرص	**المخاطر**
ـ يمكن للقموعة ولمناطق أخرى أن تشكل محمية بيئية كأساس للسياحة البيئية في المنطقة. ـ إمكانية الإستفادة من تسبيغ النفايات والإستفادة منها للزراعة الصحية.	ـ نضب مصادر المياه الجوفية. ـ إستمرار المقالع والكسارات يشكل خطر على الصحة العامة ويشوه الطبيعة ويبعد السياح. ـ سيطرة المستثمرين في القطاع الخاص على القموعة دون الإعتبار للتدهور البيئي.

٣. تحليل المشاريع المنفذة

نقاط القوة	نقاط الضعف
ـ تاريخ العمل الإجتماعي في الجومة. ـ تفاعل الأهالي الإيجابي مع المشاريع ورغبة التغيير لديهم. ـ وجود موارد ومهارات تسهل وتسمح بالعمل. ـ توفر الهيئات والجمعيات المحلية. ـ مواقع السلطة التي تجذب الأموال إلى الجومة.	ـ محدودية المشاريع كماً ونوعاً وانتشاراً. ـ غياب التنسيق بين المؤسسات الفاعلة في المنطقة. ـ عدم وجود خطة شاملة تندرج من خلالها المشاريع للوصول إلى فعالية أكبر. ـ زيادة الإنتاج الزراعي من خلال المشاريع المنفذة دون حل مشكلة الكلفة والتسويق. ـ الإمكانيات المحدودة للمؤسسات وصعوبة التمويل.
الفرص	**مكامن الخطر**
ـ إهتمام المنظمات والمؤسسات الدولية والمحلية بالمنطقة. ـ تفاعل القرى وقربها الجغرافي والإجتماعي وامكانية العدوى الإيجابية. ـ وجود البلديات والإتحاد الذين يمكنهم لعب دور تنسيق وتنظيم ورعاية المشاريع.	ـ إسقاط المشاريع على المنطقة من غير أن تكون حاجة واعية ومعبرة عند الناس. ـ إستغلال العمل الإجتماعي لأغراض سياسية. ـ التنافس والتضارب بالعمل بين المؤسسات بدل التكامل.

ملحق رقم ٨. محاور التنمية

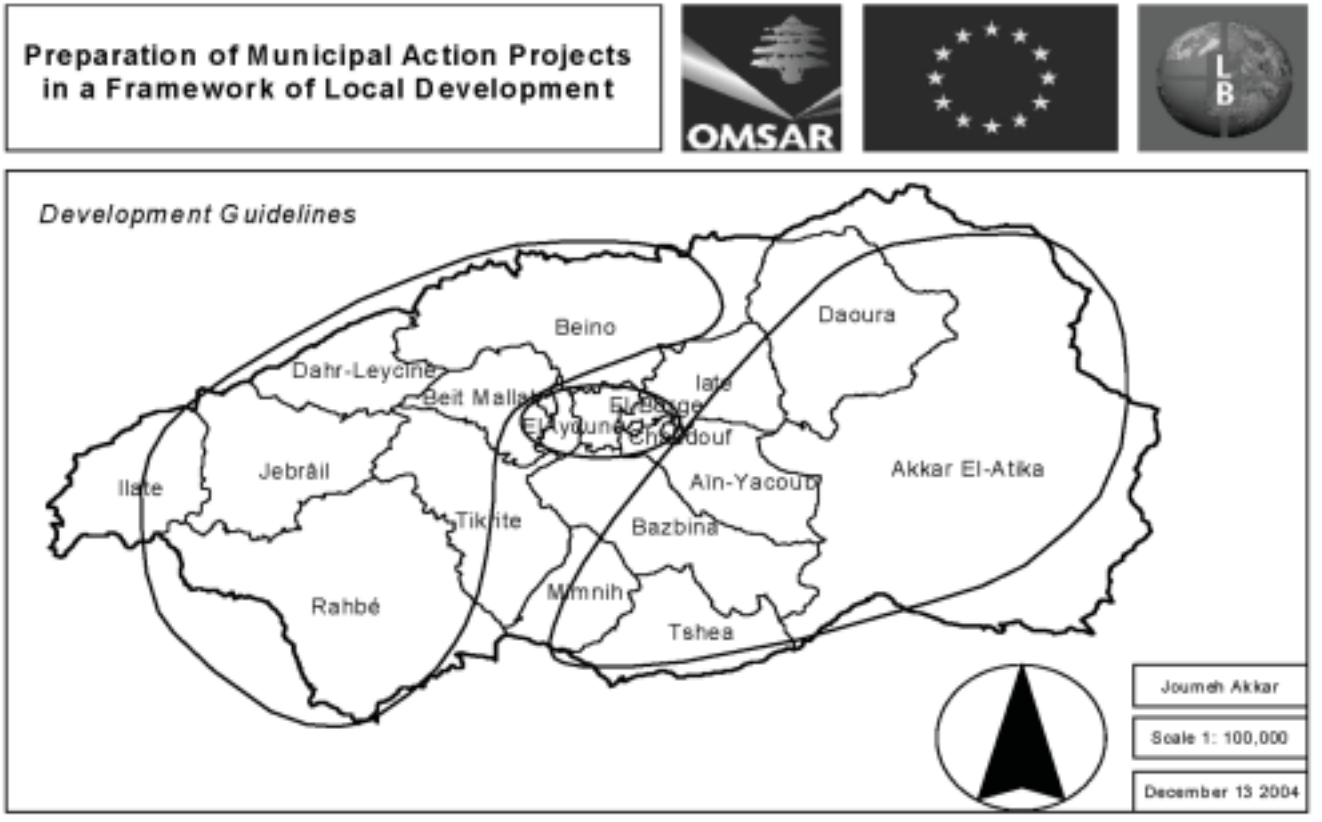

ملحق رقم ٩. العناصر التقاطعية التي يحتاجها الإنتاج الزراعي

إن المزارع اللبناني بشكل عام، والمزارع الصغير على وجه الخصوص، لا يستطيع بمفرده أن يؤمن العناصر التقاطعية التي يحتاجها إنتاج المحاصيل الزراعية المختلفة على الأرض اللبنانية. وهنا تكمن مسؤولية الدولة في تأمين المساعدة المشروعة والتي تسمح بها الإتفاقيات الزراعية الدولية التي وقعها لبنان لحينه والتي سيوقعها لاحقاً. وهذه العناصر هي:

- تأمين زيادة في مياه الري من الينابيع والأنهر ومجاري المياه الشتوية وخزنها وراء سدود صغيرة وفي برك جبلية.
- ترشيد المزارعين لإستعمال مياه الري بكفاءة عالية حسب الطرق الملائمة لكل محصول وذلك منعاً لتسرب المياه وضياعها كما هو الحال بطريقة الري بالتطويف السائدة حالياً.
- ترشيد المزارعين لحماية محاصيلهم من الآفات وذلك بإعتماد طريقة «نظام المكافحة المتكاملة».
- تقوية برامج الأبحاث العلمية الزراعية في محطة «العبدة» لتشمل دراسات ملائمة أصناف جديدة من أشجار الفاكهة والخضروات والمحاصيل العلفية ليس فقط في أراضي المحطة في العبدة بل كذلك في الجومة وفي أراضي المزارعين أنفسهم لضمان النجاح في تأقلم هذه الأصناف.
- تقوية برنامج الإرشاد الزراعي في مركز العبدة لتصل خدماته إلى جميع مناطق عكار بما في ذلك الجومة. وقد وقعت منظمة الأغذية والزراعة مع الحكومة اللبنانية مؤخراً إتفاقاً لتأهيل هذا القطاع.
- العمل على تأمين التمويل اللازم لتنمية القطاع الزراعي بتوفير موارد مالية للمزارع بدون إرهاقه بالفوائد المرتفعة وانشاء مصرف للتسليف الزراعي.

- مساعدة المزارع على تطبيق المواصفات والمقاييس العالمية بالنسبة لمحاصيله المختلفة.
- تصنيف المحاصيل إلى فئات مختلفة إعتماداً على النوعية ودرجات الجودة وتسويقها على هذه الأسس.
- دراسة الأسواق الوطنية والعربية والشرق أوسطية والعالمية وتقديم النصح والمشورة للمزارعين ليتمكنوا من إنتاج ما باستطاعتهم تسويقه محلياً او بالتصدير.
- مساعدة الدولة في إنشاء تعاونيات تسويقية من أجل تصريف المحاصيل الزراعية ومنتوجات الصناعات الزراعية. إن التعاونية التسويقية هي تعاونية وشركة تجارية في نفس الوقت.
- مساعدة المزارعين على إعتماد علامات تجارية «ماركة» أي «Label» خاصة بهم او بتعاونياتهم.
- تشجيع المزارعين للإنضمام إلى نقابات خاصة بالمحاصيل التي يقومون بإنتاجها لأن هذه النقابات هي التي بإمكانها إيصال صوتهم إلى مواقع اخذ القرارات.
- تشجيع إنشاء **النقابات البينية** لمنتجي وموزعي ومصدري المحاصيل الزراعية (Inter-Professional Syndicates for agricultural (producers, distributors and exporters

وذلك لأن مصالحها مشتركة وتعتمد كل نقابة على الأخرى لحسن سير نشاطاتها ومصالحها. إن الواقع الآن هو غير ذلك لأن الموزعين (أسواق الخضار والفاكهة بالجملة) هم، بتصرفهم التقليدي، أخصام المنتجين (المزارعين). صحيح إن بعض المنتجين يعتمدون إلى حد ما على تسليفات عينية يقدمها الموزعون ويسددوها على الموسم (الحسبة) لكن نادراً ما يوجد مزارع راضٍ عن إداء تجار أسواق الجملة في لبنان.

تصميم، طباعة وتجليد شركة ألوان للتجهيزات الطباعية - تلفاكس: ٠٩٦١ ١ ٥٥٢٠٠٥